البحث عن العدالة:

قصص نساء سوريات والعنف الجنساني

المؤلفون: علا رمضان ، نورا عبابنة

المحررون: شناي أوزدن

لجنة المراجعة القانونية: الكسندرا ليلي كاثر ، لينا شميتز بول

مساعد البحث: فرانشيسكا شيافارولي

مقابلات التاريخ الشفوي: حسنة حسو ، غادة جمعة ، أريج سعدو ، زينب عثمان ، نسرين جلبي ، رشا الجبراني[1]

تصميم الجرافيك: علي مصطفى

تحرير اللغة والتدقيق اللغوي: DocStream، ميناي اوريساكا

© بدائل ٢٠٢٢ برلين ، ألمانيا. كل الحقوق محفوظة. لا تجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن كتابي مسبق من بدائل.

تم دعم هذا البحث من قبل (كنيسة السويد) .

المسؤولية عن المحتوى تقع بالكامل على عاتق المنشئ.

لا تشارك (كنيسة السويد) بالضرورة الآراء والتفسيرات الواردة في هذا المنتج.

بدائل هي منظمة غير حكومية، تأسست في عام ٢٠١٣، تتبنى النهج الحقوقي في عملها. تتمثل رسالتنا في تبني العدالة التحويلية كأساس لسلام حقيقي ومستدام في سوريا. من خلال دعم البدائل المملوكة محلياً، نسعى إلى دعم نطاق وتأثير العمل المدني الشامل على مستوى القاعدة الشعبية وصولا الى الحقيقة والفهم الشاملين داخل السياق السوري وحوله.. يجمع نهجنا بين جهود الدعم المباشر وبناء القدرات ومبادرات تشكيل السرديات من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك البحث والتاريخ الشفوي والمناصرة، ليمتلك جميع السوريين والسوريات المعرفة والأدوات اللازمة لبناء مجتمع غد تعددي وقائم على الحقوق.

١ المحاورون المدرجون هنا هم فقط الذين أجروا المقابلات المقتبسة مباشرة في هذا البحث. لم يتم ذكر المحاورين الآخرين الذين شاركوا في مشروع البحث الأوسع هنا ، ولكن وجب التنويه بأن مساهمتهم كانت ضرورية لتطوير ورقة البحث هذه.

جدول المحتويات

مقدمة ٦

مراجعة الأدبيات ١٠

المنهجية ١٧

عملية إجراء المقابلة ١٩

أخلاقيات البحث ١٩

التحليلات ٢٠

رواتنا ٢١

تجارب العنف الجنساني ٢٤

زواج الأطفال والعنف الاجتماعي الاقتصادي ٢٥

العنف المنزلي أو على يد الشريك ٢٩

التعرض للتحرش والاعتداء والاستغلال كلاجئين ٣٢

العنف الجنسي في اقتصاد الحرب ٣٤

تداعيات العنف الجنساني :الأذى الدائم واللوم ٣٨

الفقروأبعاد الضعف المتقاطعة ٤٢

المقارنة الإشكالية بين العدالة الانتقالية والتصالحية ٤٦

خاتمة ٥٠

المراجع ٥٤

مقدمة

يُعد العنف الجنساني ممارسة منتشرة في النزاعات المسلحة ويحمل عواقب وخيمة على المدنيين أثناء النزاع وما بعد النزاع. تتضاعف هذه العواقب في السياق السوري، بسبب طبيعة الحرب طويلة الأمد، وتُمثل تهديداً لجهود المصالحة الجارية والمستقبلية في البلاد. بغية فهم الروابط بين العنف الجنساني وعمليات العدالة في سوريا، يناقش هذا البحث العنف الجنساني الذي تعرضت له النساء خلال سنوات النزاع، ولكن ليس ذلك العنف المتعلق بمشاركتهن في أي نشاط السياسي أو بسبب هذا النشاط. بعبارة أخرى، يعدّ ما يلي دراسة لأشكال العنف التي تتعرض لها النساء كمدنيات عاديات، وليس كمعارضات سياسيات، ولا يتطرق إلى استهدافهن على وجه التحديد على يد أي طرف من أطراف النزاع بسبب انتماءاتهن السياسية. وبهذا المعنى، يهدف البحث إلى تجاوز الفهم الشائع للعنف الجنساني كأداة أساسية في النزاع، والنظر بدلاً من ذلك إلى أعمال العنف الجنساني التي لا تندرج بالضرورة ضمن تعريف أعمال الحرب، والتي لم ترتكبها جهات مسلحة ضمنها، رغم تفاقم العنف الجنساني بسبب الحرب أو الهياكل التي تقوم عليها، وظهوره في كثير من الحالات كنتيجة لها. لهذا السبب، يركز البحث على العنف الجنساني باعتباره عنفاً ضد النساء في حياتهن اليومية قبل النزاع وأثناءه، بدلاً من التركيز على العنف الجنساني باعتباره مجرد سلاح حرب.

يسعى البحث عبر ذلك إلى تسليط الضوء على الطبيعة المعقدة للعنف الجنساني في سياق النزاع السوري، والابتعاد عن الخطابات التبسيطية التي تختزله إلى استراتيجية لا تمارسها سوى الأطراف المسلحة ضد خصومها، وإيضاح الإطار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الأوسع القائم قبل النزاع، والذي أسهم في انتشار هذا العنف في حياة النساء اليومية. ويظهر البحث ارتباط العنف الجنساني أثناء النزاع السوري الوثيق بالسياق الأوسع للظلم الاجتماعي والاقتصادي، والأعراف الأبوية، والإطار القانوني الذي يميز بين الجنسين، وتهميش المناطق الريفية، وأخيراً الصراع المسلح. ونجد هذا التحليل وثيق الصلة بفرص اكتساب ضحايا الحرب في سوريا (أي السكان المتضررين من الحرب) إحساساً بالعدالة، وهذا بدوره يعد شرطاً مسبقاً لإرساء سلام حقيقي ومستدام في المستقبل. بعد ذلك، يوضح البحث أن الديناميات والتحولات الاجتماعية التي وقعت أثناء سنوات النزاع لا يمكن معالجتها فعلياً دون فهم السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي نشأ فيه النزاع السوري. وبهذا المعنى، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على عدم المساواة الهيكلية التي ينجم عنها العنف الجنساني باعتبارها أقرب إلى الديناميات الكامنة وراء النزاع السوري.

ومن هذا المنظور، نجد فهم الطبيعة المعقدة للعنف الجنساني في النزاع السوري والديناميات التي تكمن وراءه، أمراً أساسياً لتصميم وتنفيذ إجراءات عدالة النوع الاجتماعي لإصلاح تركات مثل هذه الجرائم في مجتمع انتقالي. ويقترح البحث اعتماد العدالة التحويلية مقاربةً بديلة عبر إظهار القيود الهيكلية لنظام العدالة الجنائية السوري والتعبير عن بعض التحفظات حول نجاعة الأساليب الإصلاحية للعدالة الانتقالية. وقد خذلت العدالة العقابية وتدابير العدالة الانتقالية التقليدية القائمة على الجرم والتجريم النساء، ولا سيما الناجيات من العنف الجنساني. ونجد أنظمة العدالة العقابية تميل إلى كونها أكثر حدة وخطورةً على الحياة بسبب طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في سوريا، خاصة بالنسبة للنساء، حيث نجدها تتقاطع مع وصمة العار الاجتماعية والممارسات التمييزية المتجذرة في المجتمع السوري والتي تشجع على الإفلات من العقاب، وتعرض الناجيات من العنف الجنسي لمزيد من العنف من جهة المجتمع. من ناحية أخرى، تدّعي مقاربة العدالة الانتقالية أنها تتبع مقاربة «تركز على الضحية»، إلا أن تفضيل الملاحقة القضائية والقانونية على ما يخدم مصلحة الضحايا يعد من الانتقادات الرئيسية التي أثيرت ضد العدالة الانتقالية.

ويجادل هذا البحث أن مقاربة العدالة التحويلية تتطلب الابتعاد عن الإفراط في التركيز على الأدلة الجنائية والعلم الوضعي، والانتقال نحو منظور تاريخي يعتمد على أصوات المهمشات تاريخياً ونادراً ما تُسمع أصواتهن. بعبارة أخرى، يضع هذا البحث أصوات النساء في مركز الاهتمام، باستخدام منهجية التاريخ الشفوي كمحاولة لسرد قصص النساء وتجاوز خطاب العدالة الذي يركز بشكل ضيق على الإجراءات الجنائية وقاعة المحكمة كخيار وحيد للإنصاف. في سياق غالباً ما يتم فيه تهميش منظور النساء ودمجه ليتناسب مع الروايات المبسطة، يركز هذا البحث على التجارب المعيشية لأربع نساء. ويراعي في سرد قصصهن فرادة كل قصة، ولكنه يضعها في سياق تجربة جماعية للنساء في مجتمع تغذي فيه عدم المساواة الهيكلية النظام الأبوي.

يتعمد الخطاب المقدم في هذا البحث الحديث عن «اكتساب» أو «تحقيق العدالة»، بدلاً من «استعادتها» أو «استرجاعها»، رغم أن الصياغة الأخيرة أكثر شيوعاً إلا أنها تفترض وجود دولة عادلة قبل النزاع. ولكن البيانات التي تستند إليها هذه الورقة تشير إلى عكس ذلك: لا يمكن النظر إلى الانتهاكات المرتكبة في زمن الحرب بمعزل عما سبقها، أي دون فحص السياق

والتاريخ المؤدي إليها، عند محاولة إرساء المساءلة وتحقيق العدالة. لذلك، يصوغ هذا البحث سرداً يربط بين تجارب النساء قبل الصراع مع تجاربهن أثناءه لتسليط الضوء على استمرارية العنف وإيضاح أهمية هذه الروايات لتحقيق العدالة في فترة ما بعد النزاع.

يركز البحث على أربعة أشكال من العنف الجنساني تعاني منها النساء، وتم اختيار رواياتهن وتحليلها وفقاً لنوع العنف الجنساني الذي تعرضن له. يتناول كل قسم الأوضاع التي سبقت الشكل المحدد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتأثيره على المعنيات، ومدى ارتباطه بالنزاع. تعكس قصص النساء الشخصية الواردة في النصف الأول من البحث سردهن الخاص، مع حد أدنى من التأويل. بينما يجمع النصف الثاني من الورقة هذه التجارب ضمن تحليل يستند إلى القواسم المشتركة والأنماط الهيكلية في السياق ويجيب على أسئلة حول العدالة.

كما يقترح مجمل بحوث التاريخ الشفوي التي تشكل أساس هذا البحث، يجب معاينة التمييز والعنف والوصم والصدمات كنتيجة مباشرة للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني في السياق السوري. ورغم ضمان سرية هويات النساء اللواتي تمت مقابلتهن، يبرز احتمال كبير لتعرض بعضهن للعنف الجنسي الجنساني دون إفصاحهنّ عن ذلك في شهاداتهن. ولا يمثل هذا الافتراض قيوداً محتملة على التحليل في هذا الفصل فحسب، بل يطرح أيضاً سؤالاً مفاده، ما الذي دفع بعض النساء لكشف هذه المعلومات وأخريات لإخفائها. وهذا بدوره أمر يجب أخذه بعين الاعتبار في التحليل التالي، ورغم عدم الإجابة عليه بالضرورة في هذه البحث، يثير تساؤلات حول متى تختار النساء التزام الصمت ومتى يخترن رفع أصواتهن. ولكن علينا فهم أن خيار التزام الصمت يُتبع أحياناً كآلية مقاومة، ولا يعد علامة على الضعف أو القبول بالوضع الذي تعيشه النساء.

مراجعة الأدبيات

سيعتمد البحث تعريف العنف الجنساني الذي قدمه كاربنتر(٢٠٠٦):

يشير العنف الجنساني إلى العنف الذي يستهدف شخصاً بسبب جنسه، أو الذي يؤثر عليه بسبب أدواره أو مسؤولياته الخاصة في المجتمع (Benjamin & Khadija, ١٩٩٨). ويشير مصطلح «العنف الجنساني» إلى العنف المتجذر في السلوكيات والأعراف والمواقف المحددة القائمة على النوع الاجتماعي (Lang، ٢٠٠٢)

يفهم هذا البحث النوع الاجتماعي على أنه مفهوم اجتماعي (Lorber، ١٩٩٤). ويجادل بناءً على هذا المبدأ الأساسي أن مرتكبي جرائم العنف الجنساني قد استهدفوا النساء ليس بسبب جنسهن البيولوجي، بل لأنهن يقمن بأدوار وسلوكيات وخصائص المرأة كمفهوم اجتماعي في سياق سوريا. وبالتالي، تتبنى هذه الدراسة تعريف الجرائم ضد النساء كما قدمته كاثلين باري، التي تصفها بأنها «أعمال العنف الموجهة ضد النساء بسبب تعريفهن الجنسي الأنثوي» (Barry، ١٩٨٥: ١٦٤). وبالتالي، يعد العنف الجنسي شكلاً من أشكال العنف الجنساني ويشمل الأفعال الجسدية وغير الجسدية ذات الطابع الجنسي (ICC-OTP، Policy Paper، ٢٠١٤). وكذلك يمكن تصنيف العنف الذي يستهدف الخصائص الجنسية للفرد أو نشاطه(ا) الجنسي على أنه عنف جنسي، بالإضافة إلى الأفعال الجنسية كما بنظر الجاني أو الضحية (Schwarz، ٢٠١٩). من منظور نسوي، يجب أن ينأى تعريف العنف الجنسي بنفسه عن القوانين التي تركز على أشكال العنف المتطرفة والأقل تكراراً، والتي تحجب «الأشكال الأكثر دقة وانتشاراً لإساءة معاملة النساء المتغلغلة في نسيج مجتمعنا «(Klein، ١٩٨١).

وفقاً لليزكيلي يشمل العنف الجنسي أي فعل جسدي أو بصري أو لفظي أو جنسي تتعرض له النساء أو الفتيات، في حال أدركته في وقته أو لاحقاً، كتهديد أو انتهاك أو اعتداء، قد يؤدي إلى إيذائها، أو الحط من قدرها أو سلب قدرتها على اتخاذ قرارات بشأن التلامس الحميمي. يُشير البحث إلى النساء اللواتي تعرضن للعنف على أنهن ناجيات وليسن ضحايا، ولكن يتم استخدام التعبير الأخير عند التحدث بعبارات عامة عن أشكال العنف والقمع، على عكس الإشارة إلى تجارب معينة. أخيراً، سيذكر البحث بشكل متكرر مفهوم «الضعف». وهو مصطلح مثير للجدل إلى حد كبير وقد لعب مؤخراً دوراً حاسماً في بناء الخطاب حول العنف الجنساني، باعتباره «كلمة رئيسية جديدة» (Cole، ٢٠١٦: ٢٦٢) يستخدمها الأكاديميون

والعاملون في المجال الإنساني. لاستخدام هذا المفهوم تبعات سياسية رئيسية، وتصف أليسون كول «دراسات الضعف» كجزء من مجموعة متزايدة من «الأعمال المعاصرة حول الجوانب العاطفية للسياسة، بالإضافة إلى ما يسمى (التوجه العاطفي) في الفلسفة والنظرية الاجتماعية» (Cole ٢٠١٦، ٢٦١). دعت الباحثات النسويات إلى إعادة تعريف هذا المصطلح، الذي تم انتقاده بشكل أساسي لربط الأنوثة بحالة الضعف، والخمول، والعجز، وارتباطاتها بالنوع الاجتماعي كما توحي بعض تعريفات «الضعف» (Gilson، ٢٠١٦). في سياق هذا النقاش، نمتنع عن قبول تعريف اختزالي للضعف يركز على الفهم الثنائي والقوالب النمطية للنوع الاجتماعي. وبدلاً من ذلك، نتصور الضعف على أنه «وضع محتمل، وليس وضعاً دائماً»، «أساسي ومشترك، وليس موزعاً بشكل هرمي»، «يظهر في مجموعة متنوعة التجليات بدل شكل وحيد متجانس»، «ويقدم تجارب بطرق متناقضة وغامضة بدل أن تكون سلبية بطبيعتها» (Gilson، ٢٠١٦).

ضمن هذا الإطار لفهم النوع الاجتماعي والعنف الجنساني، ينظر هذا البحث إلى نموذج العدالة الجنائية السائد باعتباره «نظام عدالة متحيز»، صُمم حول مفاهيم الإجرام التي تركز على الرجال (Belknap, ٢٠١١; Chesney-Lind, ١٩٨٨)، ما يُنتج شكلاً من الاضطهاد للنساء والتمييز ضدهن (Bertrand, ١٩٦٩; Heidensohn, ١٩٦٨). ولا يمكن للنظريات الإجرامية الحالية فهم أن تجارب النساء، واحتياجاتهن الخاصة، وتفاعلهن مع نظام العدالة الجنائية «قائمة على نوعهن الاجتماعي» (Brennan et al, ٢٠١٨: ١١). ويؤدي كل ذلك إلى تحيز كبير في العدالة الجنائية وإلى أخطاء في التصنيف وإسناد عقوبات غير منصفة للمجرمات من النساء. (Van Gundy & Kappeler, ٢٠١٣).

لهذا السبب، يدعو الباحثون إلى فهم أكثر تعمقاً لسلوكيات النساء الإجرامية ضمن السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع، مع اعتبار تجارب النساء مع الظلم والفقر والتهميش مركزية في هذا التحليل. في الواقع، يتجاهل علم الإجرام التقليدي العديد من التهديدات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، فضلاً عن الدور الاجتماعي الثانوي للنساء في المجتمعات الأبوية (Reckdenwald & Parker, ٢٠٠٨)، وبالتالي يفتقر إلى مقاربة التقاطع ويفشل في فهم تعقيد التقاطع بين العرق والجنس والسلطة والسيطرة والجريمة (Burgess-Proctor, ٢٠٠٦; Schwarts, ١٩٩٦; Sokoloff & Dupont, ٢٠٠٥)، ويفشل في النظر في آثار الاعتداء والعنف الجنسي على النساء،

مثل الصدمات (Andrews et al., ٢٠٠٣; Bloom, ٢٠٠٣; Bloom & Covington, ١٩٩٨)، وتأثير العنف المنزلي، والأسر بمعيل وحيد، والأدوار الاجتماعية والزوجية، وتجارب التمييز على أساس النوع الاجتماعي والعنصرية (Holsinger، ٢٠٠٠). ويؤدي الفشل في تضمين هذه المتغيرات في إطار النظرية الإجرامية إلى قصور في نظام العدالة الجنائية، وبالتالي إلى فهم جزئي للتفاعل بين النوع الاجتماعي والجريمة.

وفي الحالة السورية، تُفاقم ممارسات النظام الاستبدادي والقيم الأبوية المنتشرة والأعراف الاجتماعية الصارمة جميعها نظام العدالة العقابية، ما يخلف آثاراً عنيفة وضارة على النساء السوريات. يترك النظام القانوني السوري النساء عرضة للعنف الجنساني وأشكال التمييز الأخرى، ما يعزز استبعادهن القانوني والمجتمعي ويحد من وصولهن إلى العدالة. ويحتوي قانون العقوبات السوري أحكاماً تميز ضد النساء على مستويات مختلفة، «فيما يتعلق بالتعريف، ومتطلبات الإثبات، أو الحكم على جرائم معينة» (Kelly and Breslin, ٢٠١٠: ٣). ويؤثر نظام العدالة العقابي السوري بشكل كبير على حياة النساء لأنه يمنح الحصانة في جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني ويعزز الأدوار التقليدية القمعية للنوع الاجتماعي التي ترى المرأة تابعة لزوجها أو ولي أمرها من الرجال. يستند قانون العقوبات السوري إلى الشريعة الإسلامية، وتُعامل جرائم «الشرف»، أي قتل فتاة أو امرأة على يد أحد أفراد الأسرة الرجال بحجة خرقها الأعراف الجنسية، بشكل مختلف عن الجرائم الأخرى. تسمح المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات بالحكم من شهرين إلى أربعة أشهر على جرائم الشرف، مقارنة بعقوبة «القتل غير العمد» والتي تصل إلى ١٥ سنة (Maktabi, ٢٠٠٩). ورغم تعديل القانون عام ٢٠٠٩، وزيادة العقوبة على جرائم الشرف إلى ما لا يقل عن عامين، «يظل الشرف عاملاً مخففاً في الحكم» (Kelly and Breslin, ٢٠١٠: ٢).

علاوة على ذلك، يضاعف قانون العقوبات السوري الضغط المجتمعي والعائلي على النساء والفتيات للزواج من مغتصبهن (HRGJ, ٢٠١٦). في الواقع، في حال قبل متهم بالاغتصاب الزواج من ضحيته، يتم تعليق العقوبة ولا تتم مقاضاته (Kelly & Breslin, ٢٠١٠, HRGJ, ٢٠١٦, Maktabi, ٢٠٠٩). تُظهر هذه الأمثلة الثغرات الموجودة في قانون العقوبات السوري فيما يتعلق بالعنف ضد النساء، وتُظهر الطبيعة المتحيزة ضد النساء في نظام العدالة السوري، والذي ثبت أنه غير كافٍ لتعزيز العدالة في الانتقال إلى السلام.

ظهرت العدالة الانتقالية في الثمانينيات، لتصبح المقاربة السائدة المعتمدة في مجتمعات بعد النزاع لتصحيح ما خلفه من انتهاكات لحقوق الإنسان (Gready, ٢٠١٩). ومع ذلك، غالباً ما تفشل عمليات العدالة الانتقالية في معالجة الأسباب الحقيقية للنزاعات، والاستجابة للاحتياجات اليومية للمجتمعات المتضررة. ورغم وجود خطاب يدّعي أن العدالة الانتقالية «تركز على الضحية»، يزعم روبينز (Robins) أن احتياجات الضحايا تعد أموراً ثانوية بالنسبة للعدالة الانتقالية، حيث نجد آلياتها الرئيسية، أي المحاكمات ولجان تقصي الحقائق، «مدفوعة في الواقع باحتياجات الدولة» (٢٠١٧: ٤١) وتهدف إلى إعادة بناء أو تقوية الدولة الليبرالية. وبالنسبة للدراسات النسوية في العدالة الانتقالية، يشير شولتز (Schulz, ٢٠٢٠) إلى أن النظرة الحالية للنوع الاجتماعي في عين العدالة الانتقالية شديدة الضيق وينتج عنها العديد من النقاط المبهمة.

تندد الباحثات النسويات بفشل العدالة الانتقالية في معالجة ارتكاب الجرائم على أساس النوع الاجتماعي، والذي يتجلى في العدد المنخفض لمحاكمات العنف الجنسي، الذي يعد هنا أحد أشكال العنف الجنساني. حين انخرطت الناشطات النسويات في البداية مع محكمة العدل الدولية، حققن أهدافاً مهمة مثل إدراج جرائم العنف الجنسي في الأنظمة الأساسية للمحكمتين اليوغوسلافية والرواندية، واعتماد تشريع روما عام ١٩٩٨، الذي يجرم الاغتصاب رسمياً (Bedont and Martinez, 1999). ومع ذلك، يخيم شعور بخيبة الأمل على الأبحاث النسوية الأحدث (والأكثر تأملاً ذاتياً)، بسبب انخفاض عدد الملاحقات القضائية لجرائم العنف الجنسي وغياب التركيز على روايات النساء حول العنف الجنسي والجنساني (O'Rourke, 2013). يزعم أورورك بأن خيبة الأمل هذه أدت إلى تساؤلات أكثر جذرية حول «المشروع النسوي بأكمله في القانون الدولي" (O'Rourke, 2013: 14; Otto, 2009). في الواقع، تسلط البحوث النسوية الضوء على قيود نظام العدالة الجنائية وعيوبه الهيكلية. وتزعم وجود «تناقض جوهري» بين هيكل القانون الجنائي، الذي يركز على معاقبة الجرائم الفردية، و«مبادئ وأهداف» النشاط النسوي، الذي يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الجنسين بجميع أشكالها ومظاهرها المختلفة في المجتمع (Buss,2011; Gruber, 2009: 614). ويقال إن نموذج المحاكمة الجنائية يبسط جميع التعقيدات إلى ثنائيات «بريء أو مذنب»، «صالح أو شرير»، «ليس مجرم/ مجرم»، وهو أمر واضح بشكل خاص في حالة محاكمات العنف الجنسي. في حين تعتبر الباحثات النسويات الملاحقة القانونية للاغتصاب وسيلة

«لمعالجة العنف المنهجي والواسع النطاق ضد النساء»، تبرز محدودية محاكمات الاغتصاب في تركيزها على حوادث محددة و «استهدافها متهماً واحداً» (Buss, 2011: 416). وكما يقول غروبر (Gruber): "النموذج الإجرامي الذي يتم تعريفه ودعمه عبر الملاحقة القانونية للاغتصاب هو نموذج تبسيطي. إذ يعرّف الجريمة على أنها «مشكلة خلل الفردي وليست واقع التسلسل الهرمي الاجتماعي» (٢٠٠٩: ٦٢٣).

استجابة لأوجه القصور تلك، ظهرت العدالة التصالحية في السبعينيات في محاولة للتغلب على القيود الهيكلية لأنظمة العدالة التقليدية التي فشلت في ردع الجريمة وإعادة تأهيل مرتكبيها عبر اعتماد العقوبة كهدف أساسي لممارسات العدالة (Menkel- Meadow، ٢٠٠٧: ١٠٣). تمثل العدالة التصالحية تحولاً نحو الممارسات التي تتمحور حول الضحية (Menkel-Meadow، ٢٠٠٧؛ Marshall، ١٩٩٦) عبر التركيز على الضرر الذي يلحقه الجناة وتعتبر تعويض معاناة الضحايا، وفقاً للاحتياجات الذاتية للضحايا أنفسهم، أولوية مطلقة. رغم ذلك، يمثل الافتقار إلى الضمانات الإجرائية التي يوفرها عادة حضور المحكمة انتقاداً لهذا النموذج من العدالة. وتعتقد الباحثات النسويات أن افتقار الرسمية من شأنه أن يؤدي إلى ممارسات الترهيب، ويمنع «تساوي القول بين الطرفين» ويولد اختلالات في القوة، ما يؤدي إلى استبعاد طبقة أو جنس أو عرق أو فئات عمرية معينة (Strang, ٢٠٠١). علاوة على ذلك، يمكن لآليات العدالة التصالحية القائمة على «الحوار والسرد» (Young ٢٠٠٠) إعاقة مشاركة الفئات الأقل تعليماً في المجتمع، وتمكين الأكثر تعليماً والذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية أعلى (Menkel-Meadow, ٢٠٠٧:١٧١). كما تنتقد الباحثات النسويات أيضاً نماذج العدالة التصالحية التي يمكن لها إجازة العنف ضد النساء، والتي يمكن أن تؤدي إلى «عقوبة أخف» للجرائم التي «لم تحقق سوى مؤخراً شكلاً من أشكال الاعتراف القانوني" (Daly ٢٠٠٥, Stubbs ١٩٩٥; Menkel-Meadow, ٢٠٠٧: ١٧١).

نشأت العدالة التحويلية من نفس خلفية العدالة التصالحية كمقاربة أكثر راديكالية تهدف إلى تحويل ممارسات ومبادئ العدالة الانتقالية بالكامل (Gready, ٢٠١٩). تدعو هذه المقاربة الجديدة إلى تحويل التركيز من المجال القانوني إلى المجال الاجتماعي والسياسي للعدالة وإلى فهم احتياجات الضحايا تصاعدياً (من الأسفل إلى الأعلى) (Gready and Robins, ٢٠١٩). تهدف العدالة التحويلية للنوع الاجتماعي إلى معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية بين

الجنسين في مجتمعات ما بعد النزاع وتحويل الظروف الهيكلية وأنظمة الاضطهاد المتقاطعة التي همشت النساء وجعلتهن عرضة للعنف في المقام الأول. يعتقد بوستن ووايلدينغ أن احتياجات النساء يجب أن تكون أساس ممارسات العدالة التحويلية، وأن التركيز يجب أن ينصب على تغيير المؤسسات التي تحكم حياتهن اليومية، لكسر قوالب الاضطهاد والتمييز على أساس النوع الاجتماعي (Boesten and Wilding, ٢٠١٥). ويجادل بوستن ووايلدينغ أن «التحول الاجتماعي النسوي» لا يمكن أن يحدث ضمن الإطار الحالي للسلام الليبرالي. حيث لا ترتبط الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء حصرياً بالنزاع، بل هي ناتجة عن تقاطع العديد من العوامل الهيكلية الاجتماعية (Boesten and Wilding ٢٠١٥). وتزعم الباحثات النسويات أن فهم العنف ضد النساء في أوقات النزاع باعتباره «حدثاً غير اعتيادي» ومنفصل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أمر يجب إلغاؤه بهدف معالجة الآليات الهيكلية للتهميش والإقصاء الاجتماعي (Boesten and Wilding, ٢٠١٥: ٧).

ويعد التاريخ الشفوي أداة حاسمة في عملية تصميم مقاربة عدالة انتقالية عادلة بين الجنسين، وتصاعدية تركز على الضحية، ولإبراز سرديات النساء ضحايا العنف في مجتمعات النزاع. تعترف الباحثات النسويات بالتاريخ الشفوي ليس كشكل من أشكال الاعتراف بتجارب النساء فحسب، ولكن أيضاً كطريقة بنيوية «لتصحيح الأخطاء وكشف الثغرات في المعرفة وتحدي المعتقدات التقليدية» (Bornat and Diamond ٢٠٠٧, ٢٢)، وتضمين وجهات نظر الفئات الاجتماعية المهمشة سابقاً في عمليات صنع التاريخ. تعتمد منهجية التاريخ الشفوي على جمع الذكريات الفردية عبر تقنيات المقابلات شبه المنظمة. وغالباً ما تكون الأسئلة «مفتوحة»، ويهدف الباحثون إلى التركيز على وجهات نظر المشاركين عبر السماح لهم بالتحدث دون فرض إرشادات مقيدة على المقابلة (Leavy, ٢٠١١). ويهدف إنشاء علاقة شخصية بين الباحث والمشارك في البحث إلى خلق تقارب (Gluck ٢٠١٣)، ما يجعل عملية المقابلة تعاونية قدر الإمكان ومعالجة أوجه عدم التساوي المحتملة في النفوذ. يناقش غلوك وباتاي (Gluck and Patai ١٩٩١) أهمية الاعتراف باختلافات الطبقة والعرق والسلطة بين من يجري المقابلة والمشارك، داعين إلى التفكير في تلك المواقع عند وضع منهجية البحث. لذلك، في حال تمت معالجة هذه الاختلافات، قد يخلق التاريخ الشفوي «سلطة مشتركة» ويتحرك نحو مقاربة تشاركية مثالية، ما يؤدي في النهاية إلى تجربة تمكين لكل من الراوي والقائم بإجراء المقابلة (Gluck, ٢٠١١).

المنهجية

يستند هذا البحث على مقابلات التاريخ الشفوي التي أجرتها بدائل بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ كجزء من مشروع التاريخ الشفوي. يهدف المشروع إلى توثيق تجارب النساء السوريات المعيشية قبل الثورة وأثناءها وبعدها، في محاولة للحفاظ على الذاكرة الجمعية السورية ومواجهة محو الروايات النسائية من سرديات النزاع الأوسع. غالباً ما تتجاهل المقاربة «التنازلية» المعتمدة في بناء الروايات التاريخية وجهات النظر الشعبية، ما يؤدي إلى تهميش واستبعاد دور النساء في صنع التاريخ. على عكس ذلك، تضمن المقاربة التصاعدية التي طبقتها بدائل أثناء توثيق التاريخ الشفوي تركيز المشروع وتسليطه الضوء على تجارب الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة، مثل النساء ذوات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني. تم إجراء المقابلات وفقاً لممارسات التاريخ الشفوي التشاركي والممارسات النسوية. وبهدف تنفيذ هذه المقاربة الشعبية، تم توظيف وتدريب ثلاثين لاجئة سورية من خلفيات اجتماعية مختلفة لإجراء مقابلات التاريخ الشفوي. وسُمح لهن بحرية استهداف النساء داخل مجتمعاتهن المحلية، ما أدى إلى جمع بيانات غنية تصف وجهات النظر والتجارب الفريدة للنساء السوريات أثناء النزاع وما قبله. قبل جمع البيانات، حضرت النساء المختارات ورشة عمل بقيادة مؤرخة شفوية وأخصائية نفسية وتلقين تدريباً على نظريات وممارسات التاريخ الشفوي الرئيسية، بالإضافة إلى طرق إجراء المقابلات في سياق النزاع.

النطاق الجغرافي واختيار المشاركات:

يستمد هذا البحث بياناته من قاعدة بيانات تتضمن أكثر من ١٣٠ مقابلة أجريت في عدة محافظات تركية، اسطنبول وغازي عنتاب وماردين. اختيرت هذه المدن، إلى جانب استضافتها لأكبر عدد من اللاجئين السوريين (اسطنبول ٥١٢،٠٨٥ وغازي عنتاب ٤٥١،٥١٠ وماردين ٨٨،٢٣٥)، لتمثيل تنوع تجارب النساء القادمات من مناطق سورية مختلفة. في الواقع، تستضيف غازي عنتاب، الواقعة على حدود تركيا الجنوبية مع سوريا، بشكل أساسي لاجئين من محافظتي حلب وإدلب. بينما تستضيف مدينة ماردين، التي تقع على بعد ٣٥ كيلومتراً فقط من الحدود الشمالية الشرقية لسوريا، اللاجئين من مناطق الحسكة ودير الزور. في حين تستضيف إسطنبول لاجئين قادمين من جميع أنحاء سوريا. يهدف مشروع التاريخ الشفوي، عبر تضمين مشاركات من مناطق سورية مختلفة في البحث، إلى فهم التجارب الإقليمية والمحلية المختلفة للصراع وتأثيراته. مكننا هذا التركيز على التنوع الجغرافي للشهادات المجموعة من رسم خريطة التغيرات الديموغرافية التي حدثت في سوريا أثناء النزاع. إلى جانب

المواقع الجغرافية، اتُخذ العمر كعامل رئيسي في اختيار المشاركات. حيث اختيرت نساء تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٧٠ عاماً للمشاركة في الأنشطة البحثية. وقد سمحت هذه المقاربة متعددة الأجيال للباحثين بتصوير تجارب النساء في مراحل مختلفة من حياتهن، وفهم الأدوار المختلفة التي لعبتها النساء أثناء الانتفاضة والأحداث التي تلتها. علاوة على ذلك، وفر التعامل مع نساء من مختلف الأعمار رؤى حول تغير الأعراف الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في سوريا عبر الأجيال.

عملية إجراء المقابلة

وفقاً لممارسات التاريخ الشفوي، شاركت من تمت مقابلتهن في إدارة مسار المقابلة ومُنحن مساحة للتعبير عن أنفسهن بحرية. تتبع المقابلات عموماً ترتيباً زمنياً، حيث بدأت الراويات بالحديث عن نشأتهن قبل الانتقال إلى الأحداث التي يعتبرن مهمة. مع ذلك، نظراً لأن كل مقابلة تاريخ شفوي وجهتها المشاركة، نجد محتويات وهيكل كل مقابلة فريدة وتمثل الرواية الشخصية للتجارب التي عاشتها الراوية ووجهات نظرها. غطت قصص النساء مواضيع مختلفة تشمل الزواج المبكر، والتمييز بين الجنسين، والنشاط السياسي، والحياة في المناطق المحاصرة، والاحتجاز، والنزوح، واللجوء. بفضل روايات النساء، سُجلت قصص المقاومة التصاعدية التي حدثت قبل عام ٢٠١١ وبعده. توضح هذه القصص الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي التي ارتكبها النظام، وكذلك أطراف النزاع الأخرى، إلى جانب العنف الذي تعرضن له في حياتهن اليومية على يد أفراد أسرهن أو الغرباء. علاوة على ذلك، توفر روايات النساء عن التغيرات الديموغرافية والنزوح الداخلي واللجوء معلومات هامة يمكن استخدامها لفهم التحولات التي شهدتها سوريا.

أخلاقيات البحث

وافقت جميع المشاركات على المساهمة في مشروع التاريخ الشفوي الذي قامت به بدائل، وقدمن موافقتهن الشفوية المستنيرة قبل المقابلات. تم تسجيل موافقتهن ونسخها بعد ذلك. لضمان احترام خصوصية المشاركات، تم سؤال من تمت مقابلتهن حول استخدام اسمهن الحقيقي أو اسم مستعار، وتم إخفاء هويتهن وفقاً لذلك. وامتنع الباحثون عن إفشاء أي معلومات حساسة من شأنها التسبب بأي شكل من أشكال الأذى للمشاركات. كما استبدلت هويات المشاركات بأسماء مستعارة في تقرير البحث. وتمت مراعاة الحساسيات والتزام

الاحترام أثناء التفاعل بين المحاورات ومن تمت مقابلتهن. أجريت المقابلات باللهجة المحلية للمشاركات في البحث، بهدف السماح لهن بالتعبير عن أنفسهن بثقة. شجعت الباحثات النساء اللواتي تمت مقابلتهن على التحدث عما اعتبرنه أكثر جدية وأهمية، عبر منحهن القيادة وتقدير مشاعرهن. علاوة على ذلك، استخدمت القائمات بالمقابلات تقنيات مراعية للصدمة حين تحدثت المشاركات عن مواضيع حساسة وصعبة، مع إعطاء الأولوية للصحة العاطفية لمن تمت مقابلتهن في جميع الأوقات.

التحليلات:

تطلب تحليل المقابلات قراءة نصوص المقابلات عدة مرات للنظر في سياقها ومحتواها وشكلها. تضمنت الجولة الأولى من التحليل مراجعة جميع المقابلات في قاعدة بيانات التاريخ الشفوي التي أنتجها مشروع التاريخ الشفوي. عبر استخدام مجموعة واسعة من المقابلات، هدف هذا التحليل إلى تحديد القواسم المشتركة لتجارب المشاركات والنتائج العامة للعنف الجنساني في سياق الصراع السوري. وقد ساهم ذلك في فهم البحث لمجموعة واسعة من تجارب العنف الجنساني ومدى تغلغله في الحياة اليومية للنساء السوريات قبل النزاع وأثناءه. وتجدر الإشارة إلى أن روايات التاريخ الشفوي التي أخذت عينات منها تغطي في الغالب حياة نساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية. تألفت المرحلة الثانية من التحليل من نظرة أكثر تعمقاً على سبع مقابلات. عُرضت هذه الشهادات بشكل رئيسي في فصل، «الفقر وأبعاد الضعف المتقاطعة»، لتسليط الضوء على العوامل الهيكلية التي تنتج طبقات متعددة من الضعف أمام العنف الجنساني. وتم اختيار شهادات أربع نساء سوريات من هذه المجموعة لتوجيه البحث. في حين تم التركيز على التاريخ الشفوي للمشاركات الأربعة، تم استخدام اقتباسات من الشهادات الثلاثة الأخرى، عند الحاجة، لضمان أن التحليل يعكس الاختلافات في التجارب التي عاشتها النساء. اختيرت هذه العينة الأصغر المكونة من أربع مشاركات وفقاً لوجود تجارب العنف، وشدته، وارتباطه بالنوع الاجتماعي، وارتباطه بالنزاع، مع استبعاد الاضطهاد السياسي والعنف الجنساني كجزء من استراتيجية عسكرية متعمدة.

رواتنا

تعتمد النتائج والتحليلات المقدمة في هذا البحث بشكل أساسي على روايات التاريخ الشفوي للنساء المقدمات أدناه. كانت النساء الأربع يعشن في تركيا حين سُجلت شهادتهن عام ٢٠١٩.

عذاب: قادمة من ريف الحسكة، وكانت تبلغ من العمر ٢٠ عاماً حين سجلت شهادتها. كما ذكرنا سابقًا، لا يكشف البحث عما إذا كانت المشاركة قد اختارت إعطاء اسمها الحقيقي أو اسماً مستعاراً، ولكن من الواضح تماماً أن عذاب اسم مستعار. لقد اختارت اسماً مزيفاً صراحة واستغلته في رواية قصتها أثناء المقابلة. عذاب كلمة عربية تعني المعاناة أو التعذيب. وتوضح أن هذه الكلمة هي الاسم المثالي لها، فحياتها لم تكن سوى معاناة. ولدت عذاب في فقر مدقع، ومات والدها قبل ولادتها. لم تذهب إلى المدرسة أبداً وبدأت العمل في السابعة من عمرها، قامت بتنظيف المنازل، وجمع النفايات البلاستيكية لبيعها لمحطات إعادة التدوير، وجمعت الحطب في الشتاء. وقامت بهذه الأعمال لفترة في دمشق أثناء إقامتها في ريف دمشق. تعاني عذاب من إعاقة تسبب العرج، ليس واضحاً ما إذا كان هذا بسبب عيب خلقي أو مكتسب. لم تشعر عذاب أن عائلتها عائلة عادية. إذ لم يكن لديها علاقة وثيقة مع والدتها أو إخوتها وبالكاد أمضوا أي وقت معاً. غالباً ما كانت والدتها بعيدة تعمل في قطف القطن بينما كانت عذاب تخرج للعمل كل يوم. كانت شديدة الخجل وكتومة وغير واثقة من نفسها.

مريم: من ريف حلب وكانت تبلغ من العمر ٢٥ عاماً وقت المقابلة. نشأت فقيرة لكنها كانت سعيدة، ووفقاً لما قالت كانت مدللة لدى والديها وإخوتها باعتبارها الفتاة الوحيدة في الأسرة. أُخرجت من المدرسة بعد الصف السادس. وأوضحت أنه بالإضافة إلى الأسباب المادية، حدث ذلك بسبب قلق أسرتها، حيث «كانت العين عليها»، وذلك بسبب مظهرها. وتشير العين هنا إلى «العين الشريرة» (أي الحسد)، وكذلك «النظرة الشهوانية» للرجال. بعد ترك المدرسة، كسبت مريم المال من النسيج، عمل تمكنت من القيام به في المنزل. كما تعلمت تصفيف الشعر والتجميل. أعطت بعضاً من دخلها لوالدتها للمساهمة في نفقات المنزل وادخرت بعضه. حين كانت مريم تبلغ من العمر ١٥ عاماً، تم ترتيب زواجها من قريب لم تكن تعرفه يعيش في المملكة العربية السعودية.

منى: من ريف حلب. لم تذكر سنها، ولكن من روايتها يمكن استنتاج أنها قد تكون في الأربعينيات من عمرها. نشأت فقيرة مع أب مريض وعصبي. بدأت قصتها بسرد كيف عانت والدتها الكثير من الظلم على يد والد كان يضربها وأخوتها في نوبات من الغضب، ثُم زُوجت في سن ١٣. منى هي الأكبر سناً بين ست فتيات وصبيين. وتقول إن كونها البكر، كان أمراً آخر استغله والدها وعائلته ضد والدتها. أراد والد منى إخراجها من المدرسة بعد الصف السادس، لكن والدتها كافحت مراراً لمواصلة تعليمها ووافقت على تغطية جميع النفقات. انفصل والدا منى حين كانت في الصف الحادي عشر وساءت الأمور بشكل ملحوظ بعد انفصال والديها. حيث بقيت وإخوتها مع والدها، وأُجبرت على ترك المدرسة، ولم تتمكن من رؤية والدتها إلا في الخفاء. وجدت عملاً في الطباعة، وبدعم من مديرها، تمكنت من إنهاء المدرسة والالتحاق بكلية ما أهّلها للعمل كمعلمة.

ريم: كانت تبلغ من العمر ٣٥ عاماً وقت المقابلة. كانت ريم واحدة من سبعة أطفال. أمضت طفولتها المبكرة في مسقط رأس والدها، وما تعتبره بلدتها، رأس العين في محافظة الحسكة. في النهاية، انتقلت عائلتها إلى مسقط رأس والدتها في ريف حلب. تتذكر ريم بإعجاب الفترة التي أمضتها في رأس العين. وتصف المجتمع هناك بأنه منفتح ومتعدد الثقافات، ويضم العرب والأكراد والشيشان والشركس والتركمان والآشوريين.

على عكس رأس العين، وجدت ريم التقاليد والحياة في حلب محافِظة وقمعية. وتمسكت والدة ريم بهذه الثقافة وقيمها، بينما كان والد ريم، وهو ضابط في الجيش، ليبرالياً و«يمينياً»، وحسب قولها كانت والدتها هي صاحبة القول في طريقة تربيتها. نتيجة لذلك، اضطرت ريم لترك المدرسة بعد الصف التاسع وأجبرت على الزواج بعد فترة وجيزة. كانت تحب الفنون والحرف اليدوية وتود دراسة تصميم الأزياء، لكن لم يُسمح لها بذلك. وتُرجع سبب إخراجها من المدرسة جزئياً إلى نضج جسدها مبكراً مع سن البلوغ. بعد بضع سنوات من زواجها، تعلمت ريم الخياطة وأخذت دورة في صناعة الملابس وعملت كخياطة.

تجارب العنف الجنساني

تندرج حالات العنف الجنساني، الموصوفة في تواريخ النساء الأربع، ضمن أربع فئات عامة. ١) زواج الأطفال والعنف الاجتماعي الاقتصادي، ٢) العنف المنزلي أو على يد الشريك، ٣) التعرض للتحرش والاعتداء والاستغلال كلاجئات، ٤) العنف الجنسي في اقتصاد الحرب. ولكن هذه الفئات الأربع مترابطة ولا يمكن قراءتها بشكل مستقل عن بعضها، كما تعكس روايات النساء.

زواج الأطفال والعنف الاجتماعي الاقتصادي

يؤثر زواج الأطفال والعنف الاجتماعي الاقتصادي على كل من الفتيات والفتيان. رغم ذلك، نجد ذلك أكثر شيوعاً ضد الفتيات وعواقبه أشد خطورة عليهن، حيث يتقاطع مع أشكال أخرى من التمييز ضدهن. عادة ما يترافق زواج الأطفال مع إخراج الفتيات من المدرسة أو تغيبهم عنها في المقام الأول. لا يعد حرمان الفتيات من التعليم الابتدائي انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل يضعهن في وضع غير مؤاتٍ، ما يجعلهن عرضة للخطر في كل جانب من جوانب حياتهم في المستقبل (ICRW، ٢٠١٨) بما في ذلك منعهن من الاستقلال الاقتصادي كبالغات. يُشار إلى فعل حرمان الفتيات من التعليم على أنه عنف اجتماعي اقتصادي (Council of Europe) لأنه يعيق وصولهن إلى الفرص الاقتصادية المستقبلية. وفقاً لذلك، يعد زواج الأطفال والعنف الاجتماعي الاقتصادي الذي تتعرض له الفتيات شكلاً من أشكال العنف الجنساني.

كانت ظاهرة إخراج الفتيات من المدرسة، بعد فترة وجيزة من وصولهن سن البلوغ وإكراههن أو إجبارهن على الزواج من جهة أسرهن ومجتمعاتهن، منتشرة في جميع أنحاء سوريا طالما كان التعليم العام متاحاً للفتيان والفتيات في سوريا. وقد أدى ذلك إلى اعتبار زواج الأطفال والتمييز المبكر بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم جزءاً من الثقافة والتقاليد الأبوية في سوريا.

ينص قانون الأحوال الشخصية السوري، على أن الحد الأدنى للسن القانونية للزواج ١٨ عاماً للفتيان و١٧ عاماً للفتيات، ولكنه يسمح للفتيات بالزواج في سن ١٣ عاماً وللفتيان في سن ١٥ عاماً بموافقة قضائية من ولي الأمر. ما يعني أنه رغم أن القانون السوري لا يسمح رسمياً بزواج الأطفال، إلا أنه يسمح به عملياً، وبالتالي لا يحمي الأطفال منه. بل نجده في الواقع يسهّله ويسهّل العنف الاجتماعي الاقتصادي المرتبط به. عذاب لم تذهب إلى المدرسة

قط. واضطرت مريم ومنى وريم إلى ترك المدرسة مبكراً. تزوجت عذاب ومريم وريم وهن طفلات. جميع الحالات، باستثناء زواج عذاب القسري، حدثت قبل بدء النزاع في سوريا. ومع ذلك، تُظهر قصصهن أن المظالم التي واجهن قبل الحرب قد نجمت عن ظروف خلقتها هياكل ظالمة تحكم حياة الناس، وتجلت، على سبيل المثال، في تزويج الفتيات ضد إرادتهن. تُعد هذه التفاوتات الهيكلية وأنماط الاضطهاد الأسباب الكامنة وراء النزاع، جزءاً من نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي ظالم. لذلك لا يمكن تحليل النزاع دون العودة إليها. علاوة على ذلك، من الواضح تماماً أن هذه الأشكال الهيكلية للقمع زادت من ضعف ضحاياها أمام الأعمال الوحشية أثناء الحرب. بينما تمكن بعض الأفراد من حماية أنفسهم من العنف أثناء النزاع إلى حد ما، لم يكن لدى البعض الآخر وسيلة للهروب من العنف، وبالتالي تعرضوا له في وقت مبكر من حياتهم وبدرجات أعلى. لذلك، يجب اعتبار زواج الأطفال وجميع أشكال العنف الاجتماعي الاقتصادي الذي عانته النساء قبل الحرب أو أثناءها انتهاكات للعدالة، بصرف النظر عما إذا كان الظلم قد ارتكب مباشرة على يد الأطراف المسلحة. إذا كان هدفنا النهائي هو تحقيق العدالة في فترة ما بعد النزاع، يجب معالجة العنف الذي تعاني منه النساء كتجربة جماعية تعيشها، وعبر قصص النساء الشخصية.

عذاب: تصف عذاب حالة الفقر التي نشأت فيها بأنها كانت «تحت الصفر». لم تتمكن عائلتها حتى من إرسال الفتيان إلى المدرسة، كما اختارت العائلات الفقيرة الأخرى أن تفعل، ولم يذهب أي من أشقاء عذاب إلى المدرسة. علاوة على ذلك، بدأت عذاب العمل في سن السابعة، أبكر بكثير من حالات عمالة الأطفال الأخرى المبلغ عنها. عملت خارج بيئة المنزل، ودون أي إشراف بالغين، وفي أعمال يدوية خطيرة وشاقة. حين كانت عذاب تبلغ من العمر ثماني سنوات، تعرضت لاعتداء جنسي على يد أحد أرباب عملها الذي كانت تقوم بتنظيف منزله. لم تشعر أنها تستطيع إخبار أحد، أولاً لأنها لم تعتقد أن أي أحد سيصدقها، وثانياً لأنها كانت تخشى التعرض للعقاب أو حتى القتل إذا ما خرجت هذه المعلومات. ورغم الخوف الهائل الذي أثاره ذلك، اضطرت إلى مواصلة العمل في منزل الرجل. تشرح ذلك بقولها:

> لم أستطع إخبار أي أحد. وهو يعلم أنني.. أعني الفتيات السوريات لا يمكنهن الكلام.. لذا فهو يملك القوة ولديه المال ولديه كل شيء. من لديه الشجاعة للتحدث والقول «لقد فعلت هذا لابنتي»؟ [...] إنهم مستعدون لقتل بناتهم قبل أن «يفضحوا» أنفسهم. لا، أنا فتاة ولست فتى يمكنه فعل ما يشاء.

وكان زواج عذاب المبكر نتيجة مباشرة لفقر أسرتها، وبالتالي، نتج عن عدم المساواة الطبقية الهيكلية السائدة في النظام الاجتماعي والسياسي في سوريا. ومع ذلك، نظراً لأنها تعرضت له كجزء من مشروع إجرامي منظم في زمن الحرب، ستتم مناقشته تحت في القسم المعنون «العنف الجنسي في اقتصاد الحرب». كما ستتم مناقشة ضعف عذاب الإضافي بسبب كونها أمية بالكامل في وقت لاحق.

مريم: كما ذكرنا سابقاً، أخرجت مريم من المدرسة بعد الصف السادس، واضطرت إلى المساهمة مالياً في مصاريف العائلة عبر العمل في النسيج، وزُوجت في الخامسة عشرة من عمرها. وانتقلت مريم مباشرة بعد زفافها إلى المملكة العربية السعودية حيث يعيش زوجها. دام الزواج خمس سنوات وأنجبا خلالها طفلاً. بعد الطلاق أخيراً عادت وحدها إلى منزل والديها في سوريا. لقد وُعدت بأنها ستكون قادرة على الاحتفاظ بابنها، لكن هذا لم يحدث وانقطع عنها تماماً. تقول مريم أن الزواج فشل منذ البداية، وأنهما لم ينسجما على الإطلاق، وأنه تزوجها ببساطة لتكون خادمة له ولعائلته وأصدقائه. بعد عودة مريم إلى المنزل، كان عليها تحمل الكثير من الحديث واللوم من عائلتها المباشرة والأوسع بسبب وصمة العار الناجمة عن الطلاق. ما دفعها إلى قبول عرض أول رجل جاء ليطلب يدها للزواج. تقول:

> المطلقة لقب مخجل جداً بالنسبة لنا. ليس لدينا أحد في العائلة مطلق. لذلك كنت أسمع الكثير من الكلام وتحملت الكثير. أعني كلام الناس والعائلة والاقارب. كان يزعجني كثيراً. [...] كانوا يلومونني [...] لأنني لا أعرف كيف أعيش معه. بالطبع، كانت إمكانياته المالية جيدة [... يقولون لي] أنت المشكلة. ولم يعرفوا الحقيقة. أعني أنه أحضرني خادمة له ولأصدقائه وأنه لم يكن يشعر بالغيرة عليّ مطلقاً.

كان زوج مريم الثاني مقاتلاً من ليبيا. لم تصرح أبداً إلى أي جماعة كان ينتمي، لكن نظراً لانتقالهما لاحقاً إلى دير الزور إلى جانب تفاصيل أخرى كشفت عنها من حياتهما، من الواضح أنه ينتمي إلى داعش. أنجبت مريم أربعة أطفال آخرين من زوجها الثاني ويبدو أنها كانت سعيدة معه عموماً. رغم تجنبها الحديث مباشرة عن داعش والنزاع والسياسة، لا ينبغي تفسير تجنبها الموضوع على أنه إما ولاء تخشى الاعتراف به أو نابعاً من الذنب، لأنه قد يكون في المقام الأول بسبب الخوف من الاضطهاد.

ويعد هذا عاملاً مهماً لأنها، وبغض النظر عما إذا كانت نفسها لديها أي مشاكل مع كونها «زوجة لداعش»، تزوجت زوجها طواعية ويمكن اعتبارها متعاونة، وحتى عضواً، وبالتالي فهي جانية. إلا أن قرارها بالزواج من زوجها الثاني جاء نتيجة اليأس وغياب الخيارات، وهو ما نتج بدوره عن طلاقها بعد زواج مرتب في بلد أجنبي في سن مبكرة. لذلك لا يمكن النظر إلى حياة مريم كزوجة لداعش، وكل ما حدثت لها بسبب ذلك (سيتم الحديث عنه في فقرة العنف الجنسي في اقتصاد الحرب) بمعزل عن الضعف الإضافي الذي عانته بسبب العنف الاجتماعي الاقتصادي وزواج الأطفال الذي وقع عليها قبل النزاع. بعبارة أخرى، يجب تحليل خيارات النساء في أوقات النزاع عبر عدسة أوسع تشمل التمييز والعنف الذي تعرضن له في سنوات ما قبله. إذ لم يكن أمام النساء خيار، في بعض الأحيان، سوى وضع أنفسهن في مواقف تنطوي على خطر العنف أثناء النزاع للنجاة من العنف الذي تعرضن له في فترة ما قبل النزاع.

ريم: أجبرت ريم أيضاً على الزواج في سن ١٥ تقريباً، في حالتها بعد وقت قصير من إخراجها من المدرسة. ريم هي الوحيدة التي تمت مقابلتها، في هذا القسم، والتي تركت المدرسة في وقت مبكر ولا تعيد هذا للظروف المالية لعائلتها. بالنسبة لها، كان هذا القرار متجذراً فقط في الآراء المحافظة والقيم الثقافية أو التقاليد التي تتبعها والدتها. وبالمثل، رتبت والدتها زواجها وفرضته. تقول ريم:

> قلت لها إنني لست ... لا أريده، لا أريد هذا الرجل. أخبرتني أن ليس لدينا خيار [ثقافة المرأة التي تريد أو تختار]. أعني كلنا تزوجنا بهذه الطريقة وعليك الزواج. زوجت إخوتك هكذا. وعليك قبول نفس الطريقة. المهم أن النصيب (القدر أو حظ المرء في الحياة) حدث.

كما هو الحال مع الحالات الثلاث الأخرى، حدث زواج ريم بالإكراه قبل اندلاع الحرب، لكن الأقسام التالية توضح مرة أخرى كيف أدى ذلك إلى تفاقم ضعفها إزاء عواقب معينة للحرب.

كما رأينا في روايات النساء الأربع، كان العنف والضرر الذي واجهن خلال سنوات النزاع مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي نشأن فيه قبل النزاع. وبالتالي يجب وضع العنف الذي تعرضن له في سنوات النزاع في سياق عدم المساواة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية في سوريا التي جعلت النزاع أمراً لا مفر منه. أدى العنف الاقتصادي

الاجتماعي الذي تعرضت له النساء في فترة ما قبل النزاع إلى تجريدهن من آليات المقاومة الفعالة، ما جعلهن أكثر عرضة للعنف في سنوات الصراع. لذلك، لكسر حلقة العنف، يجب مراعاة سياق ما قبل النزاع أثناء تحليل أسباب العنف في سياق النزاع.

العنف المنزلي أو على يد الشريك

في حين أن العنف المنزلي أو على يد الشريك لا يقتصر على السياق السوري، بغض النظر عن النزاع السياسي، إلا أنه مرتبط بهيكل أوسع من الظلم أدى إلى تغذية النزاع وزاد ضعف النساء والفتيات اتجاهه. ما يبرز بوضوح من القصص المنقولة عن عنف الشريك هو وجود تقاطع كبير وترابط قوي بين هذا النوع من العنف الجنساني وأشكال أخرى من العنف الناجم عن القمع المنهجي، وخاصة الفقر المقترن بالقمع الاجتماعي الاقتصادي داخل الثقافة الأبوية.

منى: تزوجت منى من زوجها حين كانت بالغة وبمحض إرادتها خارج أي موقف مرتب، حيث درسا في الكلية نفسها. رغم ذلك، لم يغير هذا في علاقة السلطة في زواجهما. بل على العكس، تفسر قائلة:

> رأى أنني ضعيفة. رأى أنني ضعيفة وفقيرة. [...] طلب الزواج مني رسمياً، لكنه أرادني دون مقابل. على أساس أنه سيحميني، سيحصل عليّ دون مقابل. [...] هنا استغل كوني فتاة فقيرة [...] وتزوجته رغم أن [عائلتي] لم توافق، قائلة إنه كردي ولا نريده، نحن من حلب. انا من حلب وهو كردي. لا نريده. لا نريده. وأنا أردت إنهاء الأمر فحسب. لقد عانيت الظلم من عائلتي. [...] والله ذهبت رغماً عنهم وتزوجته. وهو استغل هذه الفرصة.

تقول منى إن زوجها كان قادراً على ممارسة السلطة المطلقة عليها بسبب افتقار عائلتها لأي وسيلة أو تأثير أوسع في المجتمع ولأنهم تخلوا عنها جزئياً، حين خرجت عن إرادتهم وتزوجته، حتى أن أعمامها وصفوا كيف سيعذبونها ويقتلونها إذا فكرت في الطلاق والعودة إليهم. طالب زوج منى بتسليمه أجرها بالكامل، وكان يضربها بانتظام «حتى الموت» على حد تعبيرها. وبعد فترة وجيزة، بدأ بإحضار «صديقاته» إلى منزلهم. في المرة الأولى التي هربت فيها إلى منزل عائلتها لم يسمح لها بأخذ ابنها معها واحتجزه رهينة. دعمت عائلته كل ما يفعله حين اشتكت لهم أو طلبت مساعدتهم. استمر هذا للسنين، واتخذ عنفه واضطهاده وابتزازه وتحطيمه لها أشكالاً

جديدة دائماً. في مرحلة ما من مقابلتها، بدأت منى بالضحك قائلة: «كان يجب أن أموت والله منذ زمن بعد، لكنني لم أمت، لا أعرف لماذا ... بقدر ما كان يضربني على رأسي والله".

وبعد فترة من زواجه بزوجة ثانية طلبت منى الطلاق أخيراً، إلا أنه لم يرضخ إلا بعد تخليها عن جميع حقوقها. ثم أخذ أطفالها ولم يسمح لها برؤيتهم، ولم يرسلهم للعيش معها حين عجز عن تحمل نفقاتهم. بحلول هذا الوقت بدأت الحرب، ما دفعه للانتقال إلى القامشلي، ما صعّب الأمور وزاد خطورتها على منى وأطفالها حين ذهبت لأخذهم أو قدموا إليها. في مرحلة ما قرر زوج منى السابق إرسال بناتهما القاصرات إلى تركيا، كي يتمكن من كسب المال هناك وإرساله إليه. وبعد أن أرسل ابنتهما الصغرى أيضاً للانضمام إلى شقيقتيها في تركيا، قررت منى عبور الحدود والبقاء معهما ومساعدتهما على الهروب مما كان فعلياً عمالة استعبادية.

اضطرت منى إلى تحمل زوجها لسنوات لأن وضعها الاقتصادي والبيئة الاجتماعية التي كانت عائلتها فيها لم يسمحا لها بكسر دائرة العنف التي تعرضت لها في زواجها. علاوة على ذلك، لم تكن هناك سياسات حكومية لحماية ودعم النساء أثناء الطلاق. مع غياب الدعم الحكومي والاجتماعي، حتى بعد أن تمكنت من الحصول على الطلاق، كان عليها تحمل المصاعب الاجتماعية والاقتصادية.

ريم: وصفت ريم زوجها بأنه «طائش لا يعرف معنى المسؤولية». لم يعمل، وحين حبلت بعد فترة قصيرة لم يتواجد في المنزل أبداً. سرعان ما اكتشفت أنه مدمن مخدرات وأنه مدين، ما دفعه لأخذ ذهب زفافها وبيعه، مهرها الذي يعد ضمانها المالي الوحيد. وكما فعلت منى، حاولت ريم مقاومة ذلك وطلبت دعم والديها، لكنهما وقفا إلى جانبه وأعاداها إليه. حين وصلت إلى المنزل ضربها، ما دفعها لدخول مخاض مبكر وولادة ابنها في الشهر السابع من الحمل. استمرت حياة ريم على هذا النحو، حيث أنجبت طفلين آخرين، وكان زوجها يضربها بانتظام ويحبسها خارج المنزل. بعد فترة، بدأت في الرد. وكما ذكرنا سابقاً تعلمت كيفية صنع الملابس وعملت كخياطة. حين بدأت بكسب المال وتمكنت من إعالة نفسها وأطفالها أرادت الحصول على الطلاق، لكن زوجها هددها بأخذ أطفالها منها، ومرة أخرى لم تتلق أي دعم من عائلتها. بدأت أخذ المهدئات بعد تلقيها ضربة على الرأس منه وبالتالي أدمنت عليها.

بعد اندلاع الحرب وقصف النظام على حلب، احتمى زوج ريم في شقة والديه في الطابق الأول، تاركاً إياها وحيدة مع أطفالهما الصغار في شقتهم في الطابق الخامس. هربت عائلتها إلى تركيا وأرادت أيضاً المغادرة، لكنه رفض ذلك لأنه كان «شبيحاً» (بلطجي من الميليشيات الموالية للنظام) على حد تعبيرها. أخيراً، قررت أخذ أطفالها والهروب على أي حال، تحت وطأة القصف الشديد انضم إليهم زوجها في اللحظة الأخيرة. تروي ريم أهوال عبور الحدود بشكل غير قانوني، ومحاولة العبور سيراً على الأقدام أثناء هطول الأمطار الغزيرة في نقاط مختلفة، وإطلاق النار عليها من جهة الشرطة العسكرية التركية واضطرارها في النهاية إلى المرور عبر نفق يصل الماء فيه إلى العنق.

بعد مرور بعض الوقت في تركيا، اكتشفت ريم أنها حامل وكانت بالفعل قبل الهروب. لم تتوقع ريم ذلك مطلقاً، حيث لم تتمكن من إنجاب الأطفال لمدة ثماني سنوات، وبالتالي كانت تتناول المهدئات خلال الأشهر الأولى من حملها. ولدت ابنتها قبل الأوان وكانت في حالة حرجة. واحتاجت في وقت لاحق إلى عدة عمليات جراحية ورعاية طبية مطولة. أرادت تسجيل ولديها الأكبر في المدرسة، لكن زوجها أرادهم لهم العمل في مصنع ملابس استغلالي بدلاً من ذلك. أصيب أحد أبنائها هناك، ما أدى إلى إصابته بالتهاب تسبب في نوع من العرج والهشاشة الشديدة في يده. كاد زوج ريم أن يقتلها عدة مرات قبل أن يطلقها أخيراً ويترك العائلة للعودة إلى سوريا بعد أن استعاد النظام حلب. حين تحدثت ريم عن أن زوجها كاد يخنقها حتى الموت، تروي: «ذهبنا إلى الأمم المتحدة وأدلى [ابني] بشهادة حول هذا الأمر». وهذا يعني أن ريم حصلت على نوع من الحماية في تركيا.

سردت النساء الأربع العنف المنزلي الذي واجهن في السياق الاجتماعي الاقتصادي قبل الحرب في سوريا بدل سرده إما على أنه مشكلة فردية أو سببها ببساطة ظروف الحرب. بعبارة أخرى، تشير سرديات النساء بوضوح إلى أن العنف الاجتماعي الاقتصادي تجربة جماعية للنساء في سياق تتفاقم فيه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بسبب سياسات الدولة.

التعرض للتحرش والاعتداء والاستغلال كلاجئين

في حين ناقشنا في القسمين السابقين تزايد ضعف ضحايا العنف الجنساني أثناء الحرب، سيربط هذا القسم بين الروايات وزيادة مستوى الضعف أمام العنف الجنساني كنتيجة للحرب. تُظهر قصص النساء الواردة في هذا البحث، من نواحٍ عديدة، كيف أتيحت لهن فرص ووصول أكبر للحصول على الدعم والحماية في تركيا مقارنة بسوريا التي مزقتها الحرب. لم يحدث ذلك فقط بسبب الحرب أو القوانين التمييزية في سوريا، بل أيضاً لأن معظم تلك النساء لم يتلقين الدعم الاجتماعي والاقتصادي، بل تعرضن أحياناً للقمع المباشر على يد عائلاتهن في سوريا. رغم ذلك، كلاجئات، ولا سيما اللاجئات الجديدات، لم تعرف تلك النساء لغة البلد، ولم يكن على دراية بأسلوب الحياة والبيئة. ولم يكن بإمكانهن حتى الاعتماد على الحماية البسيطة الممنوحة عبر إمكانية مفترضة للتواصل أو الوصول لشبكات الدعم. كان من الممكن الاعتماد على ذلك في سوريا لدرء هجمات الغرباء إلى حد ما، دون الاستخفاف بالخوف الذي وصفته الكثير منهن من إخبار أي أحد عن حالات التحرش، ناهيك عن الإبلاغ عنها. مع ذلك، وبما أن الضعف يزداد بطبيعة الحال، وبما أن حالة اللجوء تضعهن في ظروف تخلق بطبيعتها الضعف، نجد النساء اللاجئات أكثر عرضة للعنف الجنساني من غير اللاجئات.

تروي شيلان (٢٢ عاماً، من الحسكة) تجربتها مع التحرش والاعتداء الجنسي في تركيا:

> شهدت الكثير من القصص هنا خاصة لأنني كنت أعمل. وبالطبع عانيت من نظرة الناس إلي، كوني فتاة سورية وأعمل. [...] إنها فتاة جميلة، علينا توظيفها، وستعمل. كنت هدفاً سهلاً للتحرش أو المضايقات، هم يحاولون دون أي رادع، ليس لديهم ما يخسرونه.

منى: حين تمكنت منى أخيراً من لقاء بناتها في تركيا وتقديم بعض الدعم لهن في مواجهة والدهن الذي بقي في سوريا، واجهت تهديدات لسلامتها وحقوقها وحتى قدرتها على العيش بشكل مستقل في مسكن مستأجر. قبل أن تستقر في المكان الذي كانت تعيش فيه وقت المقابلة، مرت هي وبناتها بخمس شقق مختلفة، واجهن في كل منها مشاكل عدة، وتعرضن للاستغلال. سُرقت ممتلكاتهن في المسكن الأول، وتشتبه في مالكة المنزل أو الجار. في المسكن

الثاني، خدعهن المالك بفاتورة الكهرباء والتكاليف الأخرى. وحين واجهته بالأمر طردها وهدد بالاتصال بالشرطة، قائلاً إنهن كسوريات سيتم إرسالهن مباشرة إلى مخيمات اللاجئين. أما في المسكن الثالث، كن يعشن مع المالكين دون مساحة منفصلة أو خاصة، كما تعرضن للتهديد بطلب الشرطة كلما وقع خلاف مع المالكين. وقام مالك المسكن الرابع، المتزوج، بمضايقة منى عبر منعها من دخول الحمام المشترك والضغط عليها للزواج منه. أجبرهم المالك الخامس على تجديد الشقة بالكامل قبل الانتقال إليها ثم قام بإخلائهم بعد فترة وجيزة من إتمام ذلك. ولكن في مكان إقامتها وقت المقابلة، لديها عقد إيجار رسمي يحمي حقوقها. قبل رواية هذا الفصل من حياتها تقول منى ضاحكة:

> أينما ذهبت، يستغلني الناس ويصعبون الأمور عليّ، لأننا نساء، إناث، لا يوجد رجل معنا. ما زلت أعاني من هذا الأمر، أعاني منه كثيراً.

ريم: انتهى الأمر بريم بالموافقة على الزواج من رجل تركي أكبر سناً متزوج من أخرى قبلها. تقول إنه كان صديقاً وعرض عليها ذلك، كإجراء شكلي بحت، رغم أن تعدد الزوجات غير قانوني في تركيا، بهدف حمايتها ورعاية أطفالها. واتضح أن نيته صادقة، حيث قام بتأثيث شقة لها ولأولادها، لكنه لا يعيش معهم أو يمضي الليلة هناك. تشعر ريم أنها وجدت شخصية الأب وركيزة دعم حقيقية في «زوجها». لا تمثل هذه القصة مثالاً على العنف الجنساني، إلا أنها لا تزال تكشف ضعف ريم في تركيا كونها امرأة وأم عزباء لا تحصل على أي دعم من عائلتها. تمكنت ريم من العثور على وظيفة، وهي تتلقى نوعاً من المساعدة الإنسانية، وبدأت عائلتها في التمتع بالتعليم العام والرعاية الصحية المجانية في تركيا. رغم ذلك، قررت ريم دخول هذا الترتيب مع شخص غريب، متجاهلة المخاطر والتبعية التي يجلبها، كي تتمكن من تحمل تكاليف إرسال أبنائها إلى المدرسة وتأمين الرعاية الطبية المناسبة، أو ربما بهدف تامين حياة أفضل بدلاً من العيش على الحد الأدنى للبقاء.

نجد النساء اللواتي لا يتسنى لهن الوصول إلى الحماية الاجتماعية والقانونية كلاجئات في البلدان المضيفة، بسبب النظام القانوني الذي يحكم حياة المهاجرين في البلاد والافتقار إلى الشبكات الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها، أكثر عرضة للعنف الجنساني. ونجدهن عرضة للعنف الجنساني على عكس السياقات التي يوفر فيها القانون أو الشبكات الاجتماعية الحماية لهن. رغم كون اللجوء نتيجة مباشرة للحرب، إلا أن الافتقار إلى الحماية الاجتماعية

والقانونية في بلد اللجوء يعد السبب الرئيسي لتجارب العنف الجنساني. نكرر، يجب معالجة العنف الجنساني باعتباره قضية هيكلية ضمن سياق قانوني واقتصادي واجتماعي محدد يتجاوز التجارب الفردية. لو كانت تركيا قادرة على توفير الحماية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية للاجئات السوريات، لكانت فرص تعرضهن للعنف الجنساني قد انخفضت بشكل كبير.

العنف الجنسي في اقتصاد الحرب

يتناول هذا القسم روايتين عن العنف الجنسي، وتتعلق كلاهما بالحرب والهجمات المنهجية ضد المدنيين. تعد القصة الأولى حالة مشروع (تجاري) حقيقي، في حين أن القصة الأخرى يمكن اعتبارها نتيجة ضعف الناس في اقتصاد الحرب. قد تكون هذه الأشكال من العنف الجنساني الإساءات الوحيدة الواردة في هذا البحث التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، نجدها معقدة حين يتعلق الأمر بمسائل تحقيق العدالة للضحايا، على النحو المبين في الأقسام التالية.

عذاب: عادت عائلة عذاب إلى الحسكة بعد اندلاع الحرب. وتلقوا نبأ إصابة شقيقها الذي كان يخدم في الجيش، وبدا أنه في حالة حرجة. تواصل معهم رجل بعد فترة وجيزة، وأخبرهم أنه يمكن له ترتيب زواج عذاب، التي كانت تبلغ من العمر نحو ١٤ عاماً، من شاب خيّر في تركيا. وقال إن الشاب يمكنه إعالة الأسرة بأكملها ومساعدة عذاب في الحصول على التعليم الذي تتوق إليه. فسافرت عذاب بصحبة شقيقها وخالتهم مع هذا الرجل، الذي بدأت تدعوه بعد ذلك «بالتاجر»، إلى تركيا. تصف المحنة العصيبة المتمثلة في عبور الحدود بشكل غير قانوني. وأخذهم الرجل حال وصولهم إلى منزل «تاجر» آخر. في صباح اليوم التالي، وبعد الإفطار أعطت زوجة التاجر لعذاب والفتيات الأخريات ملابس جديدة لارتدائها ومكياج، تروي عذاب:

> كان هناك نحو عشر [فتيات]. يعرف [... التاجر] التجار الآخرين هناك في سوريا. أحضر كل واحد منهم [فتاة] من منطقته، واحدة من دير، وواحدة لا أعرف من أين. [...] حين ذهبنا إلى الغرفة، رأينا أنهم جميعا رجال كبار السن، وليس كما أخبرونا في العشرينات وما إلى ذلك. كانوا جميعاً أكبر من ٦٥ أو ٧٥ عاماً. [...] عاملونا تماماً كما لو كنا حيوانات.

إنه أمر مضحك ومحزن. لكن لأنني اعتدت الامر، الآن أضحك، عادة أبكي، لكني اليوم أضحك. تعاملوا معنا كحيوانات يتم بيعها. يقولون: ... انهضي! ننهض. امش! نمشي. [...] مثل شراء الأغنام وسواها، نظروا إلى أسناننا، هذا الخروف جيد. هكذا عاملونا، مثل اقتناء كلب أو حيوان أخر. [...] هنا تحطم كل شيء بداخلي، كل ما رأيته، كل شيء تحطم، كل أحلامي [...] علمت أنني لست بشراً. بصراحة، الأمر الوحيد الذي خطر ببالي هو أنني كنت حيواناً يُباع في البازار.

تمكنت عذاب من الهروب من تجارة الرقيق والاستعباد في ذلك الوقت. حيث رفضت بيعها للرجل الذي اختارها وأطلقها التاجر شريطة دفع مصاريف إيصالها هناك. تمكنت عذاب وشقيقها وخالتها من الحصول على هذا المال من قريبة لهم تعيش في تركيا و«متزوجة» بنفس الطريقة.

بمجرد عودة عذاب إلى المنزل، تعرضت للتوبيخ والإهانة على يد عائلتها وأقاربها. واصطحبتها زوجة عمها من باب إلى باب، قائلة إن أحد لا يريدها لأنها تعرج. لذلك حين جاء تاجر آخر بعد أقل من شهر، أُرسلت عذاب معه مرة أخرى. قاومت هذه المرة أيضاً، لكن خالتها التي كانت رفيقتها الوحيدة في تلك الرحلة لم تقف إلى جانبها وهدد التاجر بقتل شقيقها إذا لم تذهب مع العجوز الذي اشتراها.

أخذ الرجل عذاب إلى شيخ رفض تصديق أنها بلغت السن القانوني، وبالتالي رفض تزويجهما. غير أن شيخاً آخر في منطقة أخرى أدى المراسم الدينية. ظلت عذاب رهينة لمدة أربعة أشهر، تعرضت فيها للاغتصاب والاعتداء الجسدي والنفسي على يد خاطفها وابنته الكبيرة. بالإضافة إلى جميع الأعمال المنزلية، كان عليها أيضاً رعاية ابن آسرها البالغ الذي يبدو أنه مصاب بمتلازمة داون. وأخيراً أبلغت إحدى الجارات الشرطة عن اشتباهها أن عذاب كانت رهينة. تمت مداهمة المنزل واعتقال الرجل و«إنقاذ» عذاب. وفُتح تحقيق أدلت فيه عذاب بإفادة شاهد. وتلقت العلاج الطبي والنفسي وأسكنت في ملجأ للنساء.

مريم: عند اقتراب نهاية الحصار على دير الزور، حين كانت هزيمة داعش مرتقبة، هُرّبت مريم وأطفالها خارج المدينة مع زوجات وعائلات أخرى من داعش، ووعدها زوجها بأنه سيتبعها. ومع ذلك، وجب على النساء تدمير جميع الأدلة على هوياتهن وانتماءاتهن، بما في ذلك

هواتفهن، قبل هروبهن. لذلك لم يكن لدى مريم أي وسيلة للاتصال به، ولم تسمع عن زوجها بعد ذلك. عند سؤال مريم عن حالتها الزوجية في بداية المقابلة قالت إنها أرملة، رغم أنها لم تذكر ما إذا كان زوجها قد مات (أو في عداد الأموات). تمكنت مريم وأطفالها من الوصول إلى إدلب سالمين. انتهى الأمر بمريم وأطفالها في مخيم للنازحين لافتقارهم لأي ملجأ آخر. بعد نحو أسبوع تمكن أحدهم من المخيم من تحديد مكان شقيقها الذي كان بحلول ذلك الوقت قد فر إلى تركيا مع والديهما. تمكنت مريم من الاتصال به ورتب لها ولأطفالها طريقاً للوصول إلى منزل أحد المهربين.

عادة ما يقيم الذين دفعوا للمهربين مقابل نقلهم عبر الحدود إلى تركيا في منازل أقيمت خصيصاً لهذا الغرض حتى يحين الوقت «المناسب» للعبور. جاءت مجموعات مختلفة من الناس وذهبت، بينما قيل لمريم وأطفالها إن عليهم البقاء والانتظار لفترة أطول. وقُدمت لها أعذار من قبيل أنه لم يكن هناك من يحمل أطفالها وأنهم قد يبطئون المسير ويتسببون بالقبض عليهم. ومكثوا حوالي شهر ونصف في منزل المهرب. تروي مريم باكية:

> عندها فهمت أنه كان يستغل وضعي، كان يستغل كوني وحيدة. أراد شيئاً مني. [قال] لن أخرجك حتى أحصل على ما أريد.

لذا بدأت مريم الاتصال بوالدتها، وتوسلت إلى عائلتها للتحدث مع المهرب والضغط عليه لإخراجها، ولمحت لوالدتها أنه يريد شيئاً منها. لكن والدتها نصحتها، وإن لم يكن صراحة، بالاستجابة لرغباته، كي لا يؤذها أو يؤذ أطفالها. تقول: «اتضح أنه لم يكن هو وحده، من كان ابن حرام، بل كانوا كلهم كذلك. [...] ثم أخذ ما أراد».

اغتصبها المهرب ولم يأخذها عبر الحدود، بل أخذها إلى مهرب آخر اغتصبها بدوره. ونقلت مريم من مهرب إلى آخر لمدة أربعة أشهر تقريباً واغتصبها أربعة رجال مختلفون، حتى تمكنت أخيراً من الخروج، ولم تذكر كيف تمكنت من ذلك. أثناء أسرها كانت تعطي أطفالها، توأمان يبلغان من العمر خمسة أشهر وطفلين صغيرين، المهدئات. بكت مريم طوال روايتها ما حدث،

تقول:

ثم أخذ الأخر أيضاً ما أراد وتمنيت أن تنشق الأرض وتبتلعني. تمنيت لو أني لم آت هنا، أعني لو لم أغادر أبداً. تمنيت لو مت تحت القنابل. [...] رأوا أنني جميلة وشابة ولم يكن لدي أي أحد. أصبحت معروفة هناك، الجميع يعرف المرأة من حلب ذات الأطفال الأربعة. [...] جميع المهربين يخبرون بعضهم البعض. إنهم يعرفون بعضهم ويخبرون بعضهم. [...] نعم رحمني الله ولكن بعد ماذا! بعد أن أخذوا ما أرادوا.

تداعيات العنف الجنساني:
الأذى الدائم واللوم

عذاب: عاشت عذاب في ملاجئ مختلفة للنساء حتى بلغت السابعة عشرة من عمرها. وبحلول ذلك الوقت كانت عائلتها قد هربت إلى تركيا وذهبت للعيش معهم. تنقلوا بين مدن مختلفة في تركيا بحثاً عن فرص العمل. عند مقابلتها كانت عذاب قد تعلمت التحدث باللغة التركية، لكنها لم تتعلم القراءة أو الكتابة. شغلت عدد قليل من الوظائف لكنها واجهت مشاكل فيها لأسباب مختلفة. ووجدت معالجاً نفسياً ساعدها كثيراً وترددت على مركز دعم يقدم أنشطة وفرصاً للتمكين. رغم التقدم الذي أحرزته على مدى السنوات الخمس الماضية، إلا أنها تعبر كيف أنها ما زالت مصابة بصدمة بسبب أعمال العنف التي وقعت ضحية لها.

تصف عذاب العديد من مشاكل الصحة الذهنية والجسدية التي عانت منها، منذ أن تم الاتجار بها واحتجزت وتعرضت لسوء المعاملة. حيث تفزع بسهولة وتعاني من نوبات الهلع والذعر. وتتحدث عن صعوبات في التحدث والتفاعل مع الناس حين تشعر بالتوتر. كما تصف هذه الحالة حيث تمزق الأشياء التي تمسكها بيديها. مرة بعد وقت قصير من إنقاذها، تشنجت يدها ولم تستطع فتحا لمدة أسابيع أو حتى شهور. كما أنها تعاني من اكتئاب شديد، وقد حاولت الانتحار مرة واحدة على الأقل، وهي تؤذي نفسها. في الوقت الذي أجريت فيه المقابلة، كانت قد أحرقت مؤخراً يديها لترى ما إذا كان لا يزال بإمكانها الإحساس بشيء ما. لا تشعر عذاب أن أسرتها تتفهمها إذ بدأوا بالضغط عليها مرة أخرى للزواج، لكنها ترفض الاستسلام لهذا الأمر و»فقد حياتها مرة أخرى» من أجلهم، على حد تعبيرها.

وفيما يتعلق بإجراءات المحكمة ضد محتجزها والتي يبدو أنها بدأت قبل وقت قصير من تسجيل المقابلة، تقول عذاب:

> ثم واجهت الصدمة الكبيرة. حين جاءت الشرطة إلى منزلي وأخبرتني أن لدي موعداً في المحكمة. بمجرد أن بدأت في كسر هذا الخوف بداخلي، اضطررت لمواجهة هؤلاء الناس مرة أخرى. حاولت نسيانهم لمدة خمس سنوات واستعادة الحب والثقة بنفسي.

تقول إنها شعرت بالخوف طوال جلسة المحاكمة وأنها لم تكن تدرك ما تقوله، ولم تتمكن من التركيز على ما كانت تقوله. تم استجوابها حول التنازل عن القضية من قبل، وأوضحت أنها أرادت تجاوز ما حدث ومسامحتهم. قالت إنها تخشى الآن جلسة المحكمة الثانية، لأن القاضي

أخبرها أنه قد يتم توجيه تهم ضدها وقد تتهم بالكذب، بالنظر إلى عدم وجود شهود ولأنها تنازلت عن دعواها.

مريم: قدمت مريم عند شرح سبب زواجها المبكر تبريراً مشابهاً لذلك الذي قدمته لإبعادها عن المدرسة، بالإضافة إلى المصاعب المادية. تقول: «قدم الكثير من الخاطبين والعروض ... وكان إخوتي «يغارون عليّ»... (الغيرة على أحد ما) هي ترجمة حرفية من اللغة العربية، ويشير التعبير إلى وجود تهديد محتمل لشرف القريب الغيور حين تتفاعل النساء مع الآخرين، أو يراهن الأخرون، أو يعرفونهن أو يتحدثون عنهن كشريكات محتملات. تعني الغيرة هنا الحماية المفرطة، وتعبر عن وجهة نظر إيجابية وتضفي شرعية على تملُّك الرجل للمرأة وصايته عليها. لذا بينما تعزو مريم زواجها كطفلة، وجزئياً انقطاع تعليمها إلى ضغوط المجتمع، لا يبدو أنها تنتقد الثقافة الكامنة وراءها ولم تستاء من قرارات أسرتها، وتحكّمها بمصيرها.

لاحقاً حين تحدثت عن تجربتها مع العنف الجنسي على الحدود السورية التركية، قالت:

> بالطبع حدث كل ذلك بعلم والدي، كل ما حدث لي. وكانوا يقولون، اقبلي، تنازلي، لا بأس. [...] ألوم زوجي حتى اليوم على أنه تركني ولم يأت معي، وأنه سمح لي بالمرور بهذه المرحلة وهي أسوأ مرحلة في حياتي. وفي الوقت نفسه ألوم أخي لأنه لم يأت ليأخذني. [...] وعندما أتحدث عما واجهت [...] يلومونني. بعد كل ما حدث لي بعد كل هذا يلوموني.

تختم مريم شهادتها بقول:

> الله ينتقم من الذي كان السبب، والذي سمح لي بالمرور في هذا الوقت العصيب في حياتي. [...] في كل صلاة أسأل الله أن أذهب إلى الحج وأعود بصفحة بيضاء [مغفرة الذنوب] وأدعو الله [لعقاب] كل من أذاني واضطهدني.

كانت مريم في وقت المقابلة تعيش برفقة أطفالها في ملجأ للأيتام والأرامل، أو العائلات المحتاجة ذات الأم الوحيدة. تبدو سعيدة هناك وتقول إنها شعرت أخيراً كإنسان مرة أخرى. لم توافق عائلتها على انتقالها إلى هناك لكنها تعتقد أن هذا يرجع أساساً لرغبتهم بأموال المساعدة التي تتلقاها والتي اعتادوا أخذها حين كانت تعيش معهم. أسرة زوجها تريد منها اصطحاب أطفالها للعيش معهم في ليبيا. ويبدو أنها تميل إلى هذا الخيار وتحاول استصدار جوازات سفر لأطفالها.

تشير جميع الروايات إلى التداعيات طويلة الأمد التي يسببها العنف الجنساني للضحايا ومجتمعاتهن بسبب نتائجه الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تترك آثاراً طويلة المدى على حياة النساء حتى بعد توقف الإساءة. ويرجع ذلك أساسا إلى أن العنف الذي تعرضت له النساء أعاق وصولهن إلى التعليم والفرص الاقتصادية، وبالتالي شكل عقبة كبيرة أمام استقلاليتهن في الحياة. ما يضاعف عرضتهن للاستعباد على يد من يمارسون العنف ضدهن. علاوة على ذلك، تُظهر روايات النساء أن العنف طويل الأمد ليس تجربة فردية، بل تجربة جماعية. لذلك، يجب معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر السياسات والتغييرات الهيكلية بدلاً من الحلول قصيرة المدى من أجل «إنقاذ» الفرد. بشكل عام، يجب الاعتراف بقيمة سرديات النساء الفردية عن العنف الجنساني كوسيلة لتمهيد الطريق للعدالة الجماعية.

الفقروأبعاد الضعف المتقاطعة

بناءً على تجارب العنف الجنساني المحددة والفردية من الروايات الشفوية الأربعة سابقة الذكر، توفر دراسة عينة أوسع من الشهادات صورة أوضح للأبعاد الهيكلية والمتقاطعة للضعف. من بين النساء السبع، العينة الإجمالية التي يعتمدها هذا القسم، أخرجت خمس نساء من المدرسة مبكراً، ولم تلتحق واحدة بالمدرسة مطلقاً، وأنهت واحدة فقط تعليمها. ومن بين ست نساء عانين نقص التعليم كشكل محدد من العنف الاجتماعي الاقتصادي، زُوجت ثلاث نساء في سن الطفولة وواحدة قبيل سن ١٨. وأوضحت جميعهن باستثناء واحدة، أن السبب الرئيسي لعدم ذهابهن إلى المدرسة أو اضطرارهن إلى تركها كان فقر أسرهم وعجزها تغطية التكاليف. تجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة السورية كانت توفر التعليم المجاني لجميع الأطفال في جميع أنحاء البلاد قبل النزاع. وبالتالي تشير التكاليف المذكورة إلى أمور مثل الكتب والقرطاسية والزي الرسمي والمواصلات وليس الرسوم الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل تكاليف الالتحاق بالمدرسة المشار إليها وقت الطفل الثمين، الذي يمكن استغلاله في العمل والمساهمة في دخل الأسرة. ما يشير إلى أن عائلات ما لا يقل عن خمس نساء من سبع نساء استخدمت شهاداتهن، كانت تعيش تحت خط الفقر ولم تتمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية، ولم تستفد من نظام الرعاية الاجتماعية.

يمكن استخدام قصص النساء لفهم حياة النساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية، ما يؤكد بشكل لا يمكن إنكاره العلاقة بين الأشكال الحادة للعنف الجنساني والفقر. بعبارة أخرى، توضح السرديات الفردية حول العنف الجنساني أنه تجربة جماعية يجب معالجتها على هذا النحو.

يُمكن بالطبع زعم أن النساء اللواتي يتمتعن بظروف أفضل ربما لم يكشفن عن قصص الاعتداء الجنسي والاغتصاب أو الأشكال الجنسية الأخرى للعنف الجنساني، خوفاً من احتمال خسارة أكبر، إذا ما تم الكشف عن هوياتهن، لمجرد أنهن يملكن أكثر. وفيما يتعلق بعنف الشريك، من المحتمل أيضاً أن العديد من النساء إما لا يعتقدن أو يعرفن أن ما فعله أزواجهن يمكن اعتباره اغتصاباً اعتداء جنسياً، أو يدركن ما حدث، ولكن يمتنعن عن التحدث عنه. نظراً لأن الحديث عن العنف ضد النساء أمر غير مقبول في الأعراف الثقافية للمجتمع الذي تعشن فيه. مع ذلك كله عند النظر إلى حالتي الاغتصاب، من الروايات السبع، نلحظ شدة الضعف الاجتماعي والاقتصادي للناجيتين مقارنة بالنساء الأخريات، نظراً لشدة

انعدام الأمن المالي الذي تواجهه عائلاتهن.

نظراً للعب الفقر الدور الجذري في كيفية سير حياة معظم النساء، نجد عموماً أدلة دامغة على تقاطع التهميش الاجتماعي والاقتصادي والقمع. ويزيد التهميش الاجتماعي والاقتصادي حتماً التعرض للانتهاكات. مع ذلك، تشهد الناجيات أنه لا يمكن أن تُعزى أي من التجارب المتعلقة بالعنف الجنساني إلى ظرف واحد يمكن عزله عن الظروف الهيكلية الأوسع التي عاشتها الناجيات. لعبت عوامل مثل الظلم الاجتماعي الاقتصادي، والأعراف الأبوية، والإطار القانوني التميزي بين الجنسين، وتهميش المناطق الريفية، وأخيراً النزاع، دور عوامل مساهمة ومترابطة في هذه التجارب.

لتوضيح هذا، يمكن النظر في كيفية تحدث جميع المشاركات عن افتقارهن للدعم من عائلاتهن، وتعتبر جميعهن هذا سبباً، وإن لم يكن السبب الرئيسي، لعرضتهن للعنف الجنساني، دون استبعاد الضغوط المالية والمجتمعية الأخرى. غالباً ما يكون النفوذ الوحيد الذي تتمتع به النساء في البلدان ذات الأنظمة القانونية والاقتصادية التميزية هو دعم الرجال، وعادة ما يكون هؤلاء الحلفاء الأقوياء أفراد الأسرة المقربين (آباء أو إخوة). إذ لن ينظر الزوج أو الغريب إلى النساء كفريسة سائغة إذا اعتقد أنه قد يواجه عواقباً، وإن لم يكن عقاباً قانونياً، على الأقل مجتمعياً أو قبلياً، أو ببساطة على يد أب أو أخ. لم يمتلك آباء أو إخوة عذاب ومريم ومنى أي نفوذ على مستوى المجتمع، ما يعيدنا إلى كونهم شديدي الفقر ومضطهدين على يد نظام قمعي لا يوفر أي فرص حقيقية للتمكين. ورغم ذلك لا يمكن اعتبار افتقارهم النفوذ داخل هيكل اقتصادي وسياسي قمعي وتميزي السبب الوحيد لعدم دعمهم لبناتهم وأخواتهم. فهم أيدوا الأعراف الثقافية الأبوية والضغوط المجتمعية، أو استسلموا لها كما فعل والد ريم. علاوة على ذلك، تجنبت الضحايا الحديث عن التحرش أو الانتهاك خشية التعرض للعقاب (وحتى القتل) إذا ما أخبرن أسرهن. ويُظهر هذا الديناميات المعقدة التي أدت إلى زيادة وتفاقم عوامل ضعف تلك النساء ما يؤدي إلى إعادة إنتاج المزيد من الضعف ويضاعف تعرضهن للعنف الجنساني.

هذه بعض الأسباب المعقدة متعددة الأبعاد التي أدت إلى تعرض تلك النساء للعنف الجنساني قبل وأثناء النزاع، وزادت تعرضهن للعنف الجنساني وأعمال العنف العامة الناجمة عن النزاع. لذلك، من المهم تصميم أي جهود لتحقيق العدالة عبر معالجة الأسباب الجذرية للقمع الهيكلي وتقاطع أوجه القصور الهيكلية المختلفة التي تسهم في مزيد من الضعف أثناء فترات النزاع وما بعده.

المقارنة الإشكالية بين العدالة الانتقالية والتصالحية

استناداً إلى النظرة المتعمقة في تحليل تجارب النساء، يوضح هذا البحث قصور العدالة العقابية، والعدالة الانتقالية التقليدية، والتدابير التصالحية في تحقيق العدالة لهن. سيتم تفسير ذلك عبر معاينة الحالات المعروضة أعلاه عبر عدسات العدالة العقابية والتصالحية.

بالنسبة لأنظمة العدالة الجنائية القائمة على العقاب، تبرز مشكلة رئيسة تتعلق في تركيزها على المساءلة الجنائية للأفراد دون أن التطرق لمعالجة هياكل القمع المتقاطعة التي سمحت بارتكاب الجريمة. قد يبدو للوهلة الأولى أن عذاب ومريم وحدهما تعرضتا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع بالمعنى الضيق لأن مرتكبي العنف مرتبطون بالحرب كتجار الرقيق ومهربي اللاجئين. يمكن أيضاً محاسبة الرجل الذي «اشترى» عذاب من التجار، وسجنها واعتدى عليها جنسياً وجسدياً، على جرائمه، وكذلك شركاؤه أو المتعاونون معه، وإن كان ذلك خارج محاكم جرائم الحرب (حدث هذا بالفعل). رغم ذلك، يتجاهل التركيز الحصري على مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، الذي ارتكب بحق عذاب ومريم، الظلم المنهجي الذي وضعهما في موقف ضعف في المقام الأول. لا تُحاسب الإجراءات الجنائية أفراد الأسرة أو مسؤولي النظام على القمع الممنهج والهيكلي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي أيدوه وفرضوه وغذوه، إن لم يساهموا في إنشائه بطريقة أخرى. لا يمكن تصنيف تواطئ الأفراد في خلق بيئة تعرض النساء للعنف الجنساني وتحافظ على تلك البيئة، ضمن أنواع الجرائم الاعتيادية.

تميل أنظمة العدالة العقابية إلى اختزال المشاكل المذكورة إلى جرائم فردية وملاحقة المتورطين في الفعل مباشرة فقط، حيث تعتبر الجرم والتجريم الوسيلة الوحيدة لمعالجة المشاكل الاجتماعية المعقدة. وينتج عن ذلك إخفاء أنظمة القمع المتقاطعة والسياق الاجتماعي الأوسع الذي مكّن وقوع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في المقام الأول. علاوة على ذلك، تُعفى من المسؤولية أي جهات لم ترتكب الجريمة بشكل مباشر على النحو المحدد في القانون الجنائي (في هذه الحالة، أسر النساء).

عند النظر في دور الثقافة الأبوية، المحرك الرئيسي الآخر للحرمان من التعليم والزواج القسري في سن الطفولة، يصبح تحديد الجاني المسؤول عن جذر المشكلة أكثر صعوبة.

بالإضافة إلى صعوبة ربط العديد من الانتهاكات التي عانت منها النساء بجناة معينين ذوي صلة مباشرة بالنزاع، نواجه أيضاً مسألة المكان والزمان. عادة ما تتعامل إجراءات العدالة الانتقالية والتصالحية مع الجرائم أو الأفعال التي حدثت أثناء النزاع المعني فقط وفي البلدان التي وقعت فيها. إلا أن روايات الشاهدات الأربع تُظهر لنا أن العنف الجنساني الذي تعرضن له قبل النزاع أدى إلى تفاقم تداعياته عليهن، وزيادة ضعفهن أمام أنواع معينة من العنف أثناءه. وبالتالي، تعني العدالة لضحايا الحرب ضرورة التعويض عن الأحداث والظروف السابقة أيضاً. وتكشف أمثلة الانتهاكات في تركيا، التي تعرضت لها النساء في وضع ضعف كلاجئات، عن أوجه القصور في إجراءات العدالة التقليدية بعد النزاع. تتطلب العدالة لعذاب ومريم ومنى وريم كضحايا للحرب في سوريا تعويضهن عن تفاقم ضعفهن وتعريضهن لتهديد أشكال مختلفة من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، الناتج عن الانتهاكات التي وقعت قبل الحرب وانتهاكات حقوق الانسان التي فاقمتها الحرب ووقعت بعد فرارهن من سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز قضية متعلقة بالنوع الاجتماعي تتمثل بالمساس بمصداقية بعض المشاركات الأكثر ضعفاً وتضرراً، بسبب عوامل الضعف التي سبقت الانتهاك أو سببته. تُظهر رواية عذاب كيف أن الأمية والافتقار العام للتعليم، فضلاً عن نقص الرعاية في طفولتها لم تزد ضعفها في تجربتها مع الاستعباد واحتجازها كرهينة فحسب، بل قد تكون أثرت أيضاً على فهمها وقدرتها على سرد ما حدث لها بدقة. علاوة على ذلك، من الواضح أن التجربة أصابتها بصدمة شديدة، بالإضافة إلى تعرضها لأذى نفسي جراء تعرضها للاعتداء الجنسي في سن الثامنة. كل هذه العوامل تضع عذاب في وضع غير موات حين يتعلق الأمر بقدرتها على الشهادة بطريقة متجانسة ومنطقية، وبالتالي يهدد مصداقيتها في نظام يفتقر إلى مقاربة متقاطعة ومراعية للصدمات في إطار عمله. علاوة على ذلك، مثلت تجربة عذاب في المحكمة لحظة محزنة بالنسبة لها وأعاقت طريقها نحو تجاوز الصدمة التي تعرضت لها. قد يؤدي الإدلاء بشهادتها بصفتها ناجية من العنف الجنسي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة وطويلة الأمد. وقد تؤدي الوصمة الاجتماعية للعنف الجنسي ومفهوم «الشرف» في سوريا إلى معاقبة الضحية وحتى قتلها بسبب الجريمة التي ارتكبت بحقها. كما صرحت النساء اللواتي تمت مقابلتهن، لم يستطعن إخبار أي كان عن تعرضهن للتحرش أو الاعتداء الجنسي خوفاً من التداعيات. رغم ذلك، تتطلب معظم عمليات العدالة الجنائية شهادات شهود رسمية وموقعة، ما يعني إرفاق أسماء المعنين بها.

يمكن لنماذج العدالة التصالحية العمل بشكل أقل علنية، ما يسمح بإخفاء الهوية والتركيز على تقديم المساعدة للناجيات. توجد نماذج عديدة من العدالة التصالحية، ولكنها تتشارك في جمع الجاني والضحية والداعمين لكل جانب معاً في سياق مجتمعي، جنباً إلى جنب مع ممثلي المؤسسات الرسمية. يتم منح كل من الضحية والجاني المساحة لتقديم روايتهما والاعتراف برواية الأخر. غالباً ما تتضمن نماذج العدالة التصالحية اعتذاراً عاماً أو خاصاً وخطة لتعويض الضحية (Verity and King، ٢٠٠٨). ومع ذلك نجد فيها أوجه قصور، باستثناء بعض تدابير الدعم النفسي والاجتماعي المستقلة لدعم ضحايا العنف الجنساني وأنشطة إعادة التأهيل التي تهدف إلى إعادة دمج الفرد في المجتمع. ويرجع ذلك إلى فشل على المستوى الهيكلي في معالجة التصورات الثقافية عميقة الجذور للعنف الجنساني التي تؤثر على عقليات مجتمعات الناجيات، وكذلك على الناجيات أنفسهن. ونجد التعافي مستحيلاً عند استمرار العيش في ظل نظام يهيئ الشروط التي سببت العنف وسمحت بحدوثه. وتمثل قصة مريم مثالاً هاماً حول اللوم والضحية في أوقات الحرب. وتنتقل مسألة ما إذا كان يمكن محاسبة الوالدين على حرمان أطفالهم من حقوق معينة، في حين يمكن القول إن خياراتهم كانت محدودة وأن أفعالهم مطبّعة في مجتمعاتهم، إلى مستوى أعلى من التطرف والمأساة. من الطريقة التي تروي بها مريم قصتها، لا يبدو أنها تفكر في السعي لتحقيق العدالة عبر أي نوع من الآليات الرسمية عن الجرائم التي ارتكبها المهربون بحقها. ويمكن الافتراض في حالة مريم أن الضرر الذي قد تسببه لها وصمة العار ليس السبب الوحيد، ولكن لأنه يمكن اعتبارها مذنبة ومحاكمتها بتهمة ارتكاب جرائم حرب كزوجة داعش سابقة.

وتشير رواية مريم إلى العدالة الإلهية فقط، إذ يبدو أنها قانطة تماماً من فكرة الحصول على العدالة خارج التدخل الإلهي. يعد فقدان الثقة وعدم الاعتراف بسلطة أنظمة العدالة «الدنيوية» التي صنعها الإنسان أمراً مفهوماً تماماً عند النظر إلى تجاربها الشخصية، والتي لا تعكس ببساطة الصواب والخطأ عند وضعها ضمن الأطر القائمة على الحقوق. ومن المفارقات حديث مريم عن بعض الوقت الذي أمضته «تحت حكم داعش» وكأنه المرحلة الأكثر كرامة في حياتها. وتتحدث بالطريقة نفسها عن زوجها الثاني، وكأنها شعرت بدعمه أكثر مما شعرت بدعم أي شخص آخر، ذلك حتى فشل في مرافقتها وأطفالهما حين فروا من دير الزور.

خاتمة

توضح تجارب النساء التي سُردت في هذا البحث فشل مسارات العدالة القائمة، ضمن عمليات بناء السلام والمصالحة بعد الحرب، في معالجة الأبعاد الهيكلية والسياقية المتعلقة بالعنف الجنساني، وبدلاً من ذلك تتعامل مع العنف الجنساني باعتباره حوادث فردية. ونجدها تتجاهل الأشكال الهيكلية للقمع التي تمكّن العنف الجنساني وتغذيه وتفشل في معالجتها كأحد الأسباب الجذرية لهذا العنف، وينتج عن ذلك قدرة محدودة على المساهمة في التحول المجتمعي الحقيقي. لذلك، من المهم ملاحظة أن مسارات العدالة القائمة في سوريا شديدة التمييز بين الجنسين، ولا تراعي التجارب الجماعية والظلم الذي تواجهه النساء بسبب عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين. ساهمت عدم المساواة الاقتصادية والقمع السياسي والافتقار إلى نظام قانوني عادل جميعها في تعريض النساء إلى العنف الجنساني في المقام الأول، وكذلك في سلبهن الأدوات والوسائل لكسر دوائر العنف وعيش حياة مستقلة. لا يمكن ربط التجارب الفردية والجماعية للعنف معاً إلا عبر سرديات النساء، وبالتالي تطوير أدوات لتحقيق العدالة للنساء.

ولا تعد المقاربتان العقابية أو الإصلاحية مقاربات فعالة في تحقيق العدالة للنساء اللواتي سبق تعرضهن للظلم أثناء الحرب تجارب عنف جنساني، واستمر العنف أثناء الحرب وبعدها وكنتيجة مباشرة له. يتطلب تحقيق العدالة الحقيقية والمصالحة الفعالة لتلك النساء أكثر بكثير من محاسبة مرتكبي الانتهاكات ضدهن وحصولهن على نوع من التعويض المادي أو العلاجي عن خسارتهن.

يتضح كذلك من قصص عذاب ومريم ومنى وريم، أن كل جريمة يجب أن توضع في سياقها وأن أي جهود للعدالة عليها تناول السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي وقعت فيه الجريمة. في نهاية المطاف، تعني العدالة أيضاً أنه يجب التعويض عن الضعف والاعتراف بالأسباب الهيكلية المتقاطعة للتمييز وحالات الحرمان التي ينشأ عنها هذا الضعف.

وتتشارك تجارب النساء سمات المصاعب الاقتصادية ونقاط الضعف الاجتماعية التي منعتهن من إكمال التعليم وفاقمت ضعفهن في مجتمع أبوي عرّضهن لانتهاكات على يد أزواجهن والمتاجرين بالبشر وأفراد الأسرة الآخرين. وهذا يعني أن العدالة لا يمكن أن تتحقق ما لم تتغير السياقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية وكذلك السياقات

الأبوية. في حين وجدت كل من النساء حلولاً فردية لإنهاء العنف الذي تعرضن له، أظهر البحث أن تحقيق العدالة يجب أن يكون تجربة جماعية تراعي النوع الاجتماعي، نظراً لأن العنف الجنساني تجربة جماعية. ويتطلب ذلك تحولاً هيكلياً، يتم تحقيقه عبر الاستماع إلى روايات النساء حول تجاربهن مع العنف الجنساني. لذلك، من الضروري قراءة الروايات الفردية للنساء كجزء من جهد جماعي لتحقيق العدالة للناجيات من العنف الجنساني.

من المستحيل تعويض الضحايا حقاً عما فقدن، حيث لا يمكن تعويض خسائرهن أو محو تجاربهن. ولذلك تتمثل الفرصة الوحيدة التي تملكها أمة روّعها الاستبداد والحرب لتحقيق المصالحة، بإلغاء الأسباب الجذرية للظلم الذي أدى إلى هذه المعاناة لمنع احتمال حدوثها مرة أخرى في الأجيال القادمة. لن تشعر الناجيات من العنف الجنساني بالعدالة إذا استمرت عائلاتهن ومجتمعاتهن في تحميلهن المسؤولية عن الجرائم التي ارتُكبت بحقهن. وبالمثل لا يمكن تعويض النساء اللاتي أجبرن على ترك المدرسة وزُوجن في طفولتهن عما حدث، وإن كان جزئياً، إلا إذا نجت بناتهن من هذا المصير ما يعني كسر دائرة العنف عابر الأجيال. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر تحول هيكلي في هذا السياق.

درس آخر نتعلمه من تاريخ النساء هو أن تعرضهن للعنف الجنساني لم يتوقف بمجرد فرارهن من سوريا. إذ تمتد آثار النزاع ونظام القمع في بلد ما، مثل سوريا إلى خارج الحدود ولا تنحصر داخل البلد. ويتجلى ذلك أكثر في ظاهرة التهجير القسري والهجرة الجماعية. لذلك، يجب على الجهود المبذولة لتحقيق العدالة لضحايا الحرب والعنف الجماعي مراعاة ظروف الضحايا في بلدان المنفى أيضاً. حيث نجد سياسات الهجرة والأنظمة القانونية في البلدان المضيفة مرتبطة بإمكانية تحقيق العدالة لضحايا الحرب.

وأخيراً، قد تؤدي الأبعاد المتداخلة لضعف أولئك الأشد عرضة لأشكال متطرفة من العنف الجنساني والضعف الذي يفاقمه تعرض النساء للعنف إلى استبعادهن ليس من أسرهن ومجتمعاتهن فحسب، ولكن أيضاً من عمليات العدالة الرسمية. قد يحدث ذلك بسبب نقص الوصول، ونقص الفهم أو غياب القدرة على المشاركة بوكالة، أو انعدام الثقة. يجب أن تكون آليات العدالة شمولية وتسمح بوصول من هم في أمس الحاجة إليها، وهم من يتم تجاهلهم في معظم حالات ما بعد النزاع.

لهذه الأسباب، يبدو أن العدالة التحويلية تعد المقاربة المنطقية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنساني في العملية الانتقالية في سوريا. تحدث عمليات العدالة التحويلية على مستوى المجتمع، دون مشاركة الحكومات والسلطات الرسمية، لأنها تفترض أن التغيير والتحول سيحدث داخل المجتمعات المحلية أكثر من الدولة. نظراً لأن احتياجات المجتمعات مختلفة دائماً، يمكن لتدخلات العدالة التحويلية اتخاذ أشكال مختلفة وغالباً ما تشمل: (١) دعم الناجين في رحلة التعافي، والعمل مع الذي تسبب في الأذى لتحمل مسؤولية أفعاله(م)، (٢) بناء قدرات أفراد المجتمع لدعم تدخلات العدالة التحويلية، (٣) بناء المهارات لمنع تكرار هذه الأشكال من العنف (Mingus، ٢٠٢٠). تتشارك جميع هذه التدخلات في سعيها إلى الاستجابة للعنف دون خلق المزيد من العنف، مع التركيز بدلاً من ذلك على دعم التعافي، والمساءلة، والتكيف، وتعزيز استراتيجيات الوقاية كي لا يتكرر هذا العنف مرة أخرى.

تدعو العدالة التحويلية صراحةً إلى إعادة هيكلة جذرية للنظام الحالي من القمع المتقاطع مع التمييز بين الجنسين الذي يحد من حريات النساء ويجعلهن تابعات للرجال بغية معالجة الأسباب الجذرية للعنف. يكمن جوهر هذا التغيير التحويلي في إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية بين الجنسين وتنفيذ استراتيجيات الوقاية لمنع، أو على الأقل الحد من، تجارب التمييز والعنف التي تتعرض لها النساء يومياً في السياقات الانتقالية. إلا أن ذلك يتطلب الاعتراف الكامل بالنظام الهيكلي للعنف الذي تتعرض له النساء والاعتراف بالحاجة إلى شمولية النوع الاجتماعي في عملية بناء السلام.

وتتطلب العدالة التحويلية المشاركة الفعالة للناجين والمجموعات المتضررة والحركات الشعبية في العملية الانتقالية، بدءاً من الفهم التصاعدي لاحتياجات الناجين وما يليه من تطوير للسياسات والإجراءات لمعالجتها. حدد هذا البحث أنماط الضعف المشتركة والجماعية لدى النساء السوريات والأفراد المهمشين تاريخياً في المجتمع السوري عبر التركيز على أصواتهن والاعتراف بتجاربهن. وأوضح التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في سوريا ما بعد النزاع والتي لن تقتصر على تقليل فرص تعرض النساء للعنف الجنساني، بل ستزودهن بالأدوات والوسائل اللازمة لمكافحة العنف الجنساني أيضاً.

المراجع

Barry, Kathleen. 1985. "Social etiology of crimes against women", Victimology, 10 (1–4).

Bedont, Barbara and Hall Martinez, Katherine. 1999. "Ending Impunity for Gender Crimes under the International Criminal Court," 6 Brown J. World Affairs 65.

Belknap, Joanne. 2011. "Working With Female Offenders: A Gender-Sensitive Approach." Psychology of Women Quarterly 35(2): 339–40.

Benjamin, Judy and Fancy Khadija. 1998. The Gender Dimensions of Internal Displacement. New York: Women's Commission on Refugee Women and Children.

Bertrand, Marie-Andrée. 1969. Self-image and delinquency: A contribution to the study of female criminality and woman's image. Acta Criminologica, 2: 71-144.

Bloom, Barbara, and Covington, Stepahnie S. 1998. Gender-specific programming for female offender: What is it and why is it important? Paper presented at the American Society of Criminology conference.

Boesten, Jelke, and Wilding, Polly. 2015. "Transformative Gender Justice: Setting an Agenda," Women's Studies International Forum 51: 75–80.

Bornat, Joanna and Diamond, Hanna. 2007. "Women's History and Oral History: developments and debates', Women's History Review, 16(1): 19-39.

Brennan Karen, Milne Emma. South Nigel, Turton Jackie. 2018. Women and the Criminal Justice System, Palgrave Macmillan, Cham.

Burgess-Proctor, A. 2006. Intersections of race, class, gender, and crime future directions for feminist criminology. Feminist Criminology, 1(1): 27-47.

Buss, Doris. 2011. Performing Legal Order: Some Feminist Thoughts on International Criminal Law, International Criminal Law Review, 11(3): 409-423.

Carpenter, R. Charli. 2006. "Recognizing Gender-Based Violence Against Civilian Men and Boys in Conflict Situations." Security Dialogue 37, no. 1 (March 2006): 83–103.

Cole, Alyson. 2016. "All of us are vulnerable, but some are more vulnerable than others: The political ambiguity of vulnerability studies, an ambivalent critique". Critical Horizons, 17(2): 260–77.

Chesney-Lind, Meda. 1988. "Doing feminist criminology." The Criminologist, 13: 1617.

Council of Europe. Types of gender-based violence: Socio-economic violence, https://www.coe.int/en/web/gender-matters/socio-economic-violence.

Daly, Kathleen. 2003. "Mind the Gap: Restorative Justice in Theory and Practice," in A. von Hirsch, J. Roberts, A. Bottoms, K. Roach and M. Schiff, (eds), Restorative Justice and Criminal Justice: Competing or Reconcilable Paradigms? Oxford, UK, Hart Publishing.

Gilson, Erin, C. 2016. "Vulnerability and Victimization: Rethinking Key Concepts in Feminist Discourses on Sexual Violence", Signs: Journal of Women in Culture and Society, 42(1).

Gluck, Sherna B.; Patai, Daphne. 1991. Women's Words: The Feminist Practice of Oral History. Routledge: NY.

Gluck, Sherna B. 1977. "What's So Special about Women? Women's Oral History," Frontiers: A Journal of Women's Studies 2(2).

Gluck, Sherna B. 2011. "Has feminist oral history lost its radical/subversive edge?" Oral History, 39(2): 63-72.

Gluck, Sherna B. 2013. "From California to Kufr Nameh and Back: Reflections on 40 Years of Feminist Oral History." In Oral History Off the Record edited by Sheftel and Zembryzycki. Palgrave Macmillan: New York.

Gready, P., 2019. Introduction. In P. Gready and S. Robins (Eds.), From Transitional to Transformative Justice (pp. 1-28). Cambridge: Cambridge University Press. doi:10.1017/9781316676028.001.

Gready, P., and Robins, S. 2019. "From Transitional to Transformative Justice: A New Agenda for Practice." In P. Gready and S. Robins (Eds.), From Transitional to Transformative Justice (pp. 31-56). Cambridge: Cambridge University Press. doi:10.1017/9781316676028.002.

Gruber, Aya. 2009. "Rape, Feminism and the War on Crime," 84 Washington Law Review: 581–658.

Heidensohn, Frances. 1968. "The Deviance of Women: A Critique and an Enquiry." The British Journal of Sociology 19(2): 160-75.

Holsinger, Kristi. 2000. Feminist perspectives on female offending: Examining real girls' lives. Women and Criminal Justice, 12(1): 23-51.

Human Rights and Gender Justice (HRGJ) Clinic. 2016. Human Rights Violations Against Women and Girls in Syria, The United Nations Universal Period Review of the Syrian Arab Republic.

International Center for Research on Women (ICRW). 2018. The economic impacts of child marriage: Key findings, July 2018.

Kelly, Sanja. Breslin, Julia. 2010. Women's Rights in the Middle East and North Africa, Freedom House.

Lang, James. 2002. "Introduction," in James Lang, ed., Partners in Change: Working with Men To End Gender-Based Violence. Santo Domingo: INSTRAW (1–9).

Leavy, Patricia. 2011. Oral History: Understanding Qualitative Research, Oxford Scholarship Online.

Lorber, Judith. 1994. "Night to His Day": The Social Construction of Gender', in Paradoxes of Gender, New Haven: Yale University PressMaktabi, Rania. 2009. "Gender, family law and citizenship in Syria," Citizenship Studies 14(5): 557-572.

Marshall, Tony. 1996, "The Evolution of Restorative Justice in Britain," European Journal of Criminal Policy and Research, Vol. 4, No. 4: 21– 43.

Menkel-Meadow, Carrie. 2007, "Restorative Justice: What Is It and Does It Work?" Annual Review Of Law And Social Science, 3(1): 161-187/

Mingus, Mia. 2020. "Transformative Justice: A brief description". Transform Harm, https://transformharm.org/transformative-justice-a-brief-description/

O'Rourke, Catherine. 2013. International Law and Domestic Gender Justice, or Why Case Studies Matter. In Feminist Perspectives on Transitional Justice: From International and Criminal to Alternative Forms of Justice: 11-41.

Otto, Diane. 2009. "The Exile of Inclusion: Reflections on Gender Issues in International Law over the Last Decade." Melbourne Journal of International Law 10: 11.

Reckdenwald, Amy, and Parker, Karen. F. 2008. The influence of gender inequality and marginalisation on types of female offending. Homicide Studies, 12: 208-226.

Robins, Simon. 2017. "Failing Victims? The Limits of Transitional Justice in Addressing the Needs of Victims of Violations." Human Rights and International Legal Discourse. 41-58.

Schulz, Phillip. 2020. "Towards Inclusive Gender in Transitional Justice: Gaps, Blind-Spots, and Opportunities." Journal of Intervention and Statebuilding, 14(5): 691-710.

Schwarz, Alexander. 2019. Das völkerrechtliche Sexualstrafrecht. Berlin: Duncker & Humblot.

Strang, Heather. 2001. Victim Participation in a Restorative Justice Process. Oxford: Oxford Univ. Press.

Stubbs Julie. 1995. Communitarian conferencing and violence against women: a cautionary note. In M Valverde, L MacLeod, K Johnson (ed.), Wife Assault and the Canadian Criminal Justice System. Toronto: Centre of Criminology, University of Toronto. 260-89.

Van Gundy, Alana, and Kappeler, Victor. 2013. Feminist Theory, Crime, and Social Justice, Taylor and Francis Group.

Verity, Fiona, and King, Sue. 2008. Responding to intercomMunal conflict - what can restorative justice offer? Community Development Journal, 43(4): 470-482.

Atlas. 2018. Girls Not Brides, Child marriage and the Syrian conflict: 7 things you need to know, https://atlas.girlsnotbrides.org/child-marriage-and-the-syrian-conflict-7-things-you-need-to-know/

Young IM. 2000. Inclusion and Democracy. Oxford: Oxford University Press.

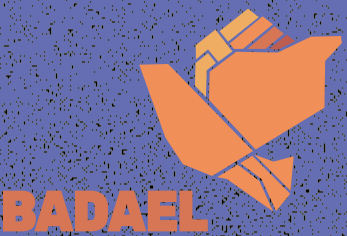
BADAEL